المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
Arab Association for Human Rights

الأسرى السياسيون في السجون الإسرائيلية

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - مشروع حقوق الأسرى

إعداد: جنان عبده – مركزة المشروع

2014/2013

ص . ب: 215 الناصرة 16101, تلفون : 04-6561923 , فاكس: 04-6564934
P.O.BOX 215, Nazareth 16101, Israel, Tel: 972-4-6561923, Fax: 972-4-6564934
E-mail: hra1@arabhra.org http://www.arabhra.org

الفهرست

مقدمة 3

كلمة شكر **5**

الجزء الأول

الاتفاقيات والقوانين الدولية 6

موقف إسرائيل من هذه الاتفاقيات

القانون الإسرائيلي 5

الجزء الثاني

معلومات وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين 7

نماذج لأنواع التضييقات على الأسرى والمعاناة التي يعانونها: 10

التضييقات

الاعتقال الإداري

الانتهاكات 11

السياسات الطبية في السجون وانتهاك حقوق الأسرى 12

المطالب والاحتياجات في المجال الصحي 14

قلق وخوف على حياة الأسرى 16

الجزء الثالث

مؤسسات ترعى قضية الأسرى 18

المصادر التي اعتمدها التقرير الحالي كمرجعيات معلوماتية

القضايا وأبواب العمل المحورية في عمل الهيئات التي شملها البحث 19

انطباعات عامة 21

ملاحق 24

ص . ب: 215 الناصرة 16101, تلفون : 04-6561923 , فاكس: 04-6564934
P.O.BOX 215, Nazareth 16101, Israel, Tel: 972-4-6561923, Fax: 972-4-6564934
E-mail: hra1@arabhra.org http://www.arabhra.org

مقدمة:

شكلت قضية الأسرى الفلسطينيين قضية جوهرية أساسية تداخلت فيها القضية الوطنية والحقوقية في جدلية جعلت إمكانيات الحل السياسي دون إنهائها حديثاً عبثياً، لم يصمد أمام المعاناة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني بأسره جراء هذه القضية. ولذلك فان المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومن خلال مساهمتها بالعمل من اجل إنهاء كافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، رأت أن تكون هذه القضية– قضية الأسرى– قضية أساسية في مشاريعها وبرامجها الحقوقية.

وتؤكد المؤسسة على أن قضية الأسرى ليست قضية مئات الآلاف الذين مرّوا من بوابة السجون الإسرائيلية طيلة العقود الماضية فحسب، بل هي قضية مرتبطة بكافة أطياف المجتمع الفلسطيني، وبمختلف مراحل النضال ضد الاحتلال والتمييز والعنصرية، وبالتالي فهي تحظى باهتمام الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني وتشكل محوراً أساسياً في نضاله.

ولقد رأت المؤسسة العربية منذ إطلاق مشروعها قضية الأسرى من زاوية حقوق الإنسان، وأولت المواثيق الدولية اهتماماً خاصاً باعتبارها أساساً لمساءلة الحكومات الإسرائيلية، وقاعدة للنضال الوطني الحقوقي، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالحقوق الصحية الخاصة بالأسرى، والتي تؤكد كافة المعطيات أنها تحولت من مجرد "إهمال طبي"، لتصبح أداةً ووسيلةً لإعدام المناضلين في السجون، فهي جزء من عملية "العقاب المستمر" الذي لا تنتهي آثاره بانتهاء فترة السجن والحرية، لتواصل آثاره "معاقبة" السجين في حياته وجسده، الأمر الذي وصل مراحل أدت لاستشهاد العشرات من الأسرى داخل المعتقلات، وغيرهم العشرات من الذين يواجهون الموت بتأثير الأمراض المتراكمة خلال سنوات الأسر، ليسقطوا بعد أشهر وأسابيع من تحررهم.

وأخيرا فإن المؤسسة العربية، إذ تضع هذا التقرير الموجز– الذي تم إعداده ضمن التخطيط لمشروع حقوق الأسرى في المؤسسة– فإنها تسلط الضوء على بعض الجوانب الحقوقية والإنسانية لمعاناة الأسرى الفلسطينيين، وتظهر بالأرقام الحقائق عمق الجريمة الإسرائيلية بحق هؤلاء الأسرى، وتضع هذه المعلومات، وتدعو كافة الفعاليات الإجتماعية والسياسية والحقوقية لتكثيف العمل من أجل إحقاق الحقوق الإنسانية الأساسية لجمهور الأسرى، وإنهاء كافة أشكال الانتهاكات التي يواجهونها في مجمل حقوقهم الإنسانية الأساسية.

محمد زيدان

المدير العام المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

كلمة شكر

يسرنا أن يصدر هذه التقرير بعد فترة عمل وتجميع معلومات ومواد استمرت مدة أشهر، وتزيد أهميتها في ظل تصعيد الانتهاكات المستمرة تجاه الأسرى من قبل مصلحة السجون والحكومة الإسرائيلية. نأمل أن تشكل مصدرًا معلوماتيًا إضافيا للمهتمين والباحثين في قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وقد جاء هذا التقرير كجزء من عملية الإعداد لبناء مشروع حقوق الأسرى في المؤسسة بشراكة مع مؤسسة الضمير وبدعم من صندوق هيكس إيبر.

نتوجه بهذا بشكرنا للمؤسسات التي تم الالتقاء بممثلين عنها ضمن الدراسة واستقاء معلومات حول الموضوع. نخصّ بالشكر مؤسسة الضمير وطاقهما وعلى رأسها مديرة المؤسسة المحامية سحر فرنسيس الذين ساعدوا في توجيهنا لبعض المؤسسات والربط معها وفي إعطاء معلومات ذات صلة وأهمية. شكر إضافي للسيد جواد عماوي مدير الوحدة القانونية في وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

كما ونخص بالشكر كل من نادي الأسير، مؤسسة حريات، الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال فرع فلسطين، مؤسسة الحق وكافة المؤسسات والمحامين الذين ساهموا بمعلوماتهم، ونتوجه بشكر خاص للسيدة رلى حمدان وصندوق هيكس إيبر على دعمهم المتواصل للمؤسسة بشكل عام وللمشروع بشكل خاص.

الجزء الأول

الاتفاقيات والقوانين الدولية:

ركزت المواثيق الدولية على وجوب وضرورة اهتمام المكلفين بالإشراف على مراكز الاحتجاز والسجن بمراعاة واحترام آدمية الأسير السجين وكرامته الإنسانية.[1] والقانون الدولي واضح في نصوصه ومضامينه ومفاهيمه وهو يُلزم الدولة الحاجزة بتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرى من مأكل ومسكن وعلاج وغيره، وحمايتهم من خطر الموت أو الإصابة بالأمراض ومنع التعذيب، بغض النظر عن طبيعة علاقتها مع الأسرى، فهي مسؤولة عن حياتهم أولاً وأخيراً.[2] ويؤكد القانون على حظر ومنع أي ممارسة أو تصرف قد ينتهك الحق في الحماية.

ضمنت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبرتوكولان الإضافيان للجنة الدولية للصليب الأحمر تفويضاً من المجتمع الدولي وفقاً للقانون في زيارة أي شخص يلقى القبض عليه له علاقة بنزاع دولي مسلح بما في ذلك حالات الاحتلال، وذلك بموجب المادتان (29،9) من اتفاقية جنيف الثالثة والمادتان (10،124) من الاتفاقية الرابعة، والمادة (81) من البرتوكول الإضافي الأول.

وبموجب المادة 15 من اتفاقية جنيف الثالثة تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى الحرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجانا. وأكدت المادة 26 على وجوب أن تكون وجبات الطعام الأساسية اليومية كافية من حيث كميتها ونوعيتها وتنوعها لتكفل المحافظة على صحتهم في حالة جيدة ولا تعرضهم لنقص في الوزن آو اضطرابات العوز الغذائي. إضافة لشروط أخرى مثل أن يسمح لهم بإعداد وجباتهم وتسهيل استعمال المطابخ ويحظر اتخاذ تدابير تأديبية جماعية تمس بالغذاء. ونصت المادة 29 من الاتفاقية على وجوب التزام الدولة الحاجزة باتخاذ تدابير صحية ضرورية لتامين نظافة المعسكرات وملاءمتها للصحة والوقاية من الأوبئة وتوفير مرافق صحية تستوفى فيها الشروط الصحية وتراعي فيها النظافة الدائمة وتزويدهم الأسرى بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم وما يلزم من تسهيلات لهذا الغرض.

---

[1] **اتفاقية جنيف الرابعة المادة 27 تتحدث عن وجوب بمعاملة جميع الأشخاص المحميين بطريقة إنسانية وباحترام حقوقهم الأساسية.**

[2] http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=statistics&id=21

موقف إسرائيل من هذه الاتفاقيات:

إن معاينة التقارير والأبحاث التي تصدرها الجمعيات والمؤسسات التي تتابع قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وسماع شهادات الأسرى وعائلتهم تؤكد بشكل واضح على انتهاك دولة إسرائيل ومديرية مصلحة السجون لهذه المواثيق وانتهاك حقوق الأسرى وسجنهم بظروف لا إنسانية وتنافي المواثيق الدولية.

لم تصادق دولة إسرائيل على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، إلا أنها وقعت اتفاقية جنيف الرابعة في العام 1951، ولهذا فإنها ملزمة بأحكام الاتفاقية بالرغم من مزاعمها بان الاتفاقية لا تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي رفضته العديد من القرارات الدولية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إضافة لان اتفاقية جنيف الرابعة قد اكتسبت مكانة القانون الدولي العرفي.

وفي محاولة لنزع الشرعية عن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره، لا تعترف دولة الاحتلال بمن يشاركون في أعمال المقاومة ضد احتلالها الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية وبدلا من ذلك فإنها تعاملهم باعتبارهم سجناء لأسباب أمنية وإرهابيين لا حقوق لهم.

وبعد انسحابها أحادي الجانب من داخل قطاع غزة بدأت تصنف بعضهم باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين". ولا تكتفي بحرمانهم من حقوقهم المكفولة لهم بموجب اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، بل يمتد هذا الحرمان ليطال بقية المعتقلين الفلسطينيين المدنية المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى اعتبار أن صفة ومكانة أسير حرب قد لا تنطبق إلا على مئات المعتقلين الفلسطينيين، بينما غالبيتهم هم من المدنيين المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ممن شاركوا في الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة وتعرضوا للاعتقال على يد قوات الاحتلال. فقد اصدر القائد العسكري لمنطقة غزة وشمال سيناء بتاريخ 11.10.1967 الأمر العسكري رقم 107 واصدر القائد العسكري للضفة الغربية بتاريخ 23.10.1967 الأمر العسكري رقم 111 الذي نص على ان "أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي وتعليمات القيادة العسكرية، وان ما تضمنته المادة 35 من الأمر العسكري رقم [3] من إشارة إلى اتفاقية جنيف الرابعة قد جاء بطريق الخطأ".[3]

[3] عن بحث لمؤسسة الضمير لم يصدر بعد

ومنذ ذلك الوقت ترفض الاعتراف بانطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة وترفض معاملة المعتقلين[4] الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، على اعتبار أن صفة أسرى الحرب لا تنطبق إلا على أفراد القوات المسلحة، وأعضاء حركات المقاومة المنظمة لأحد أطرف النزاع. وبما أن المقاومين الفلسطينيين لا ينتمون إلى أي دولة، فإنهم غير مؤهلين للحصول على مكانة أسرى الحرب وفق هذا المنطق. بناء عليه يحرم الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال من صفتهم كأسرى حرب ومقاتلين من اجل الحرية وبهذا فهم يحرمون من الحماية المقرة لهم وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانوني الدولي لحقوق الإنسان.

القانون الإسرائيلي:

وفق القانون والممارسة الإسرائيلية، يقسم السجناء في السجون الإسرائيلية إلى فئتين: الجنائيون والأمنيون. ويندرج المعتقلون الإداريون والمعتقلون بموجب قانون المقاتل غير الشرعي ضمن فئة السجناء الأمنيين. حيث تجري معاملتهم وفق لوائح خاصة صادرة عن مصلحة السجون الإسرائيلية خاصة ب"السجناء الأمنيين"، ولا تكتفي لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية بنزع الشرعية عن نضالهم وقضيتهم العادلة، بل تذهب إلى حد هدر إنسانتيهم وكرامتهم.

فتعريف "سجناء أمنيون" وضعته أجهزة الأمن وأولها مصلحة السجون، وقد تطور من تعريف فارغ إلى "حاجات إدارية" وفقا لأمر أصدرته سلطة السجون، ثم حظي بمكانة قانونية جديدة لدى الأجهزة المختلفة. هذه المكانة تشرعن اليوم إساءة ظروف سجن السجناء الأمنيين قياسا بظروف السجناء الذين يجري تعريفهم ب "الجنائيين".[5] تعرف أوامر مصلحة السجون السجين الأمني وفق تعليمات رقم (03/02/00) والمسماة "قواعد عمل بخصوص السجناء الأمنيين" والأغلبية الساحقة من السجناء الأمنيين هم من الفلسطينيين. وبناء على لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية تحل على كل واحد منهم لوائح خاصة تبين حقوقهم وواجباتهم والقواعد الانضباطية والخاصة بهم.

---

[4] المصطلح المعتمد في الاتفاقية "المقاتلين".

[5] عبير بكر، تعريف السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية كـ"سجناء أمنيين- الدلالة أمنية للتمويه على الممارسة السياسية". دفاتر عدالة، العدد الخامس، 2009.

تطلق مصلحة السجون مصطلح "سجين أمني" على كل من أدين وحكم عليه جراء ارتكاب جنحة، أو انه معتقل جراء الاشتباه بتنفيذ جنحة التي بناء على ماهيتها أو ظروفها صنفت على أنها جنحة أمنية ساطعة، وان الدافع لارتكابها كان على خلفية قوية وضد مصلحة وامن الدولة.

وينُصّ في مادته الأولى (أ) على أن تعليمات هذا الأمر بخصوص السجناء المحكومين والمعتقلين ضد امن الدولة (تطغى) على أي أمر آخر صادر عن مصلحة السجون يتعارض معه. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الأمر (04/02/00) من لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية الخاص بظروف المعتقلين الإداريين مجموعة من القواعد التي تخص المعتقلين الإداريين.

الجزء الثاني

معلومات وحقائق عن الأسرى الفلسطينيين :

يبلغ عدد الأسرى في العالم أكثر من 9.8 مليون إنسان، حوالي نصفهم مسجونين في الولايات المتحدة؟، روسيا والصين. وفي إسرائيل وصل عدد المساجين الأسرى **عام 2010 الى 12807** أسير جنائي. نسبة السجن تصل الى 162 تشابه المعدل العالمي لكنها أعلى من المعدل العالمي دون الولايات المتحدة(138. نسبة الموقوفين بين الأسرى تصل الى 37.8% (في العالم تصل الى 34.8%). نسبة النساء 1.8% (العالمي 5.2%) ونسبة القاصرين تصل 1.9%(العالمي 2.3%). نسبة الأسرى الغرباء في إسرائيل تصل الى 16.4% منهم 12.* سكان يهودا والسامرة – غالبيتهم العظمى مسجونين بتهمة تواجد غير قانوني.

ارتفع معدل السجن في إسرائيل في العشرين سنة الأخيرة الى 42.6% هو أعلى من الزيادة السكانية الطبيعية. السجون مليئة بنسبة 88.6% بينما في العالم 2/3 السجون بما فهي أوروبا مليئة أكثر.[6]

يصل عدد الأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية اليوم قرابة **5000 أسير من مجمل الأسرى**،[7] العدد متغير بعض الشيء لكنه تقريبي ثابت، وقد وصل العدد في مراحل سابقة مثال الانتفاضتين الأولى والثانية الى أكثر من عشرة ألاف أسير في آن واحد. يتوزعون على 21 سجن ومعتقل من شمال الى جنوب البلاد. غالبيتهم العظمى في سجون الجنوب. تتركز الأغلبية منهم في السجون التالية (كتسيعوت 847 سجين، رامون726، نفحة 549، ومجيدو 333. يليه جلبوع 151، عوفر 101، وشطة 100). وقد تم إطلاق سراح 1200 أسير في الصفقة الأخيرة ما عرف بـ"صفقة شاليط" (وفاء الأحرار) في شهر تشرين أول 2011.

الغالبية العظمى من الأسرى هي من الضفة الغربية والقدس (4212) وهناك 411 من قطاع غزة وحوالي 113 أسير من مناطق 48 (مواطنين عرب).

---

6 **مقال بعنوان "نحن والعالم- معطيات السجن بإسرائيل ودول أخرى" אנחנו והעולם- נתוני כליאה בישראל ובמדינות אחרות. نشر يوم 23.6.2013. موقع مصلحة السجون/ מחקר ופרסום:**
http://ips.gov.il/Web/He/Research/General/Articles/4922.aspx

7 **وفق تقرير مصلحة السجون الصادر يوم 30.4.2013.**

ويقدر عدد الأسرى الفلسطينيين اللذين أسروا أو اعتقلوا في السجون الإسرائيلية منذ العام 1967 ولغاية اليوم بحوالي 800 ألف إنسان وهذا يشير بشكل واضح الى ان أكثر من 70% من العائلات الفلسطينية قد اعتقل احد أفرادها في مرحلة من المراحل. يُذكر بأن " إسرائيل" اعتقلت منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 ولغاية اليوم أكثر من 9 آلاف طفل، فيما لا يزال حوالي (160) طفلاً في سجون الاحتلال.[8] إن 40% من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون هم من الأسرى المتزوجين. وحسب دراسة نشرتها وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية فان 91% من الأسر الفلسطينية التي مرت تجربة الاعتقال تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، وتكون المعاناة اكسر وضوحا إذا كان المعتقل هو المعيل الوحيد للأسرة. وتمنع السلطات الإسرائيلية حوالي أكثر من 20% من العائلات من الزيارات في حين أن جميع عائلات أسرى قطاع غزة محرومون من الزيارات منذ أكثر من 5 سنوات. عدا عن بعض الاستثناءات التي قامت بها مؤخرا لهذه الشريحة لكن ليس بشكل منهجي ومنظم.

من مراجعة الأدبيات المهنية المختلفة ومقابلة ممثلي الجمعيات ذات الصلة في قضية الأسرى،[9] من الواضح أن قضية أسرى الحرية في السجون الإسرائيلية تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الشعب الفلسطيني وقياداته، ومن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني خاصة. ذلك لعدة أمور مجتمعة منها: سياسات الاحتلال والعدد الهائل من الفلسطينيين الذي تعرض للأسر والاعتقال بينهم نساء وأطفال. والمعاناة النابعة عن ذلك للأسرى ولعائلاتهم؛ أشكال الاعتقال التعسفي وضمنها الاعتقال الإداري وسياسات التحقيق المتبعة (عزل، تعذيب، منع لقاءات محامين، منع نشر..)؛ والمحاكمات القاسية (أحكام عالية، استعمال ما يسمى أدلة سرية، محاكم عسكرية..)؛ وحتى ظروف السجن الصعبة وانتهاك حقوق وكرامة الأسرى الفردية والجماعية وعدم الاعتراف بالبعد السياسي لأسباب سجنهم وتصميم الدولة على تصنيفهم أسرى أمنيين ومقاتلين غير شرعيين وحرمانهم بالتالي من حقوق تقرها المواثيق الدولية كاتفاقية جنيف الثالثة والرابعة والملاحق فيما يتعلق بالأسرى السياسيين وأسرى الحرب. فتشرع بذلك ظروف سجنهم القاسية واللا إنسانية والتضييقات والتقييدات التي تقوم بها ضدهم وضد عائلاتهم. مما يستلزم متابعة ومراقبة

[8] عن مؤسسة الضمير لشهر أيار 2013، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين.

[9] مرفق في الملاحق قائمة بالجمعيات.

ومحاسبة. الأمر الذي تقوم به هذه الأطر وتحاول أن ترصده وتفضحه في المنابر والأطر الدولية والمحلية منها وأحيانا من خلال أروقة المحاكم الإسرائيلية نفسها.

العدد الكلي 4748		توزيع المحكومين منهم حسب السجون والمعتقلات عددها 33 منها 18 سجن [10]						نساء من العدد الكلي 14		أطفال 236		أسرى الداخل	معتقل إداري
محكوم	موقوف	كتسيعوت	رامون	نفحة	مجيدو	محكوم	موقوف	محكوم	موقوف	محكوم	موقوف		
3188	1560	847	726	549	333	6	8	107	129	143	155		

العدد الكلي/نوع الحكم	مدى الحياة	حكم أكثر من عشرين عام	بين 20-15	بين 15-10
4748	529	454	456	643

وقد اتبع تاريخيا وسياسيا على تسمية هذا الجسم بـ "الحركة الوطنية الأسيرة"، واللذين تعرض العديد منهم للتعذيب وسقط بينهم شهداء داخل السجون. يطلق على الأسرى مصطلحات عدة أسرى حرب، أسرى حرية. وقد كان الرئيس أبو مازن استخدم مصطلح أسرى الحرية خلال دعوته لإطلاق سراح الأسرى وإنهاء معاناتهم في خطابه التاريخي الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 23/9/2011 وكرر الرئيس ذلك مرتين خلال الخطاب تأكيدا على المركز القانوني والشرعي للأسرى والأسيرات القابعين في سجون الاحتلال وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والعهود الدولية والإنسانية التي تحفظ المكانة القانونية للأسرى بصفتهم أسرى حرب، ومقاتلو حرية ضحوا من أجل حرية بلده[11]. من المتبع اليوم أكثر استعمال مصطلح "أسرى الحرية" أيضا بين الأسرى أنفسهم وضمن المؤسسات الفاعلة في المجال، وقال تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن "أسرى الحرية" مفهوم قانوني ينسجم مع القانون الدولي الإنساني ويرتقي

[10] **على سبيل المثال دل تقرير صادر عن الوزارة في 2011 على وجود : ستة آلاف معتقل , منهم 144 أسير امضوا أكثر من عشرين عام و300 طفل أعمارهم اقل من 18 عام , وهناك 1500 حالة مرضية منها 25 حالة مصابة بالسرطان، و45 أسير معاق و218 أسير معتقلين بما يسمى بالإداري، و20 نائب من أعضاء المجلس التشريعي (2011-** **(http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=statistics&id=20**.

[11] **http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=publication&id=11**

بالشخصية القانونية التي يكتسبها الأسرى على الساحة الدولية، ويرتبط ذلك بفتح المجال للتحقيق بالانتهاكات المخالفة للشرائع الدولية التي يتعرض لها الأسرى وتخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويأتي استعمال هذا المصطلح كرد على تعامل حكومات إسرائيلي ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى كمجرمين وإرهابيين وعدم اعترافها بانطباق اتفاقيات جنيف عليهم، واستمرار تعاملها معهم وفق تشريعاتها العسكرية وقوانينها الداخلية العنصرية.

نماذج لأنواع التضييقات على الأسرى والمعاناة التي يعانونها:

التضييقات:

لم تأت دعوات رئيس الحكومة الإسرائيلية "نتنياهو"[12] بعد تنفيذ صفقة "وفاء الأحرار الأخيرة 2011 والمعروفة بصفقة شاليط، بمعزل عن السياسات القمعية السابقة حيث منح مدير مصلحة السجون الضوء الأخضر لتوسيع إجراءاته القمعية واتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة لترجمة دعوات "نتنياهو" والتشديد عليهم أكثر فأكثر، ولم يقتصر الأمر على مدير مصلحة السجون فحسب، بل ومباركة ومشاركة كل مركبات النظام السياسي الإسرائيلي في ذلك إنما فتح الأبواب على مصراعيها أمام كل العاملين في المؤسسة الأمنية عامة، وإدارة السجون خاصة لتوسيع دائرة انتهاكاتهم وجرائمهم بحق الأسرى وذويهم، مما فاقم من معاناتهم وبات يشكل خطرا على حياتهم. ان تصريحات "نتنياهو" ورغم خطورتها وعواقبها ونتائجها المؤلمة على حياة الأسرى وعوائلهم، فإنها لم تكن بمعزل عن ما سبقها من تصريحات وقرارات وقوانين وإجراءات قمعية واستفزازية، وهي أيضا ليست بمعزل عن ما أوصت به اللجنة الوزارية برئاسة ما يُسمى وزير العدل "دانيال فريدمان" التي شُكلت في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "يهود أولمرت" في مارس / آذار عام 2009 للتضييق على الأسرى.

وتُعتبر دعوات "نتنياهو" حلقة جديدة تضاف لسلسة حلقات بدأت منذ بضع سنوات وتواصلت بشكل تصاعدي وخطير، لكنها تعتبر الحلقة الأخطر كونها صادرة عن رأس الهرم السياسي، وبدأت إدارة السجون في ترجمتها بشكل فوري، وهذا ما يُفسر تصاعد الانتهاكات والإجراءات القمعية بحق الأسرى والأسيرات في الأشهر الأخيرة. ويمكن القول بأن حرباً إسرائيلية صامتة ومستمرة منذ سنوات تجري ضد أجساد الأسرى والأسيرات دون تمييز، وأن هذه الحرب تتصاعد

[12] **חגיגת הטרוריסטים בכלא הישראלי תיפסק:** http://news.walla.co.il/?w=/1/1834657 ؛ **חמאס נגד הרעת תנאי האסירים : הפרת החוק הבנל"א:** http://news.walla.co.il/?w=/13/1834731 .

يوما بعد يوم لتشمل مجمل النواحي الحياتية والمعيشية، وتطال حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما يتناقض وينتهك كافة قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإنسانية ذات العلاقة والصلة بقضايا الأسرى وحقوقهم الأساسية.[13]

الاعتقال الإداري:

الاعتقال الإداري بحد ذاته يشكل نموذجا فاضحا للانتهاك وللضرب بعرض الحائط بالمواثيق والقوانين الدولية. فالاعتقال الإداري يعود إلى عهد نظام الطوارئ الذي كان سائدا أثناء الانتداب البريطاني لعام 1945 . وهو اعتقال بدون تهمة ومحاكمة، ويعتمد على ما يسمى الملف السري والتذرع بوجود

أدلة سرية لدى جهاز الأمن الإسرائيلي، ويتم اعتقالهم لمدة مفتوحة دون أدنى حق في إجراءات قانونية أو توكيل محام أو غير ذلك.

وقد أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو 20 ألف أمر اعتقال إداري بحق الفلسطينيين منذ عام 2000 وانه لا يزال يقبع في معتقلات الاحتلال 310 معتقل إداري. من ابرز المعتقلين الإداريين كان الشيخ خضر عدنان إضافة إلى نواب المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين الذين وصل عددهم إلى 27 نائبا منهم اثنان محكومان بالسجن هما مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح واحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ويخضع بقية النواب لأوامر اعتقال إداري او بانتظار لوائح اتهام تمهيدا لمحاكمتهم خاصة اولئك الذين تم اختطافهم من مقر الصليب الأحمر في القدس.

الانتهاكات:

إن قائمة الانتهاكات الطويلة بحق الأسرى وذويهم لا تتوقف بدءاً من لحظة الاعتقال وما يرافقها ومكان وظروف الاحتجاز ومروراً بالتعذيب المشرع قانوناً، والمعاملة المهينة وسوء الطعام كماً ونوعاً والإهمال الطبي المتعمد، وتصاعد استخدام القوة المفرطة واقتحام الغرف والاعتداء على الأسرى من قبل ما يسمى وحدات "نخشون وميتسادا" والتي زودت بأحدث الأسلحة بهدف قمع

[13] http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=statistics&id=21

الأسرى والتضييق عليهم ومحاولة إذلالهم بشكل فردي أو جماعي والتي أضحت ممارساتها ظاهرة يومية. والعزل الانفرادي في زنازين انفرادية تفتقد لكل المقومات الحياة الآدمية لعشرات الأسرى وتصاعدها في الآونة الأخيرة وزيادة أعداد وفترات الأسرى المعزولين، وما يسببه ذلك من تداعيات ومخاطر صحية ونفسية على الأسير، تحت ذرائع علنية واهية، وفيما الأهداف غير المعلنة تكمن في الانتقام منهم والتضييق عليهم وإيذائهم نفسيا ومعنوياً وجسدياً، مع الإشارة بأن هناك أسرى يقبعون في زنازين العزل الانفرادي منذ أكثر من 10 سنوات، ومن الأسرى المعزولين أحمد المغربي المعزول منذ 8 سنوات والأسير أحمد سعدات المعزول منذ 3 سنوات وعبد الله البرغوثي المعزول منذ 9 سنوات والأسير محمود عيسى المعزول منذ 9 سنوات وغيره.[14]

بالإضافة للتفتيش العاري والتحرش الجنسي والتفتيشات الليلية المباغتة واقتحام الغرف ومصادرة حاجيات الأسرى وممتلكاتهم الخاصة، والتضييق على الأسرى في ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية ومنعهم من تقديم امتحانات الثانوية العامة وحرمانهم من التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وحجب غالبية القنوات العربية الفضائية، وليس انتهاءاً بالحرمان من زيارات الأهل بشكل فردي تحت ما يسمى "المنع الأمني" حيث ارتفعت قوائم الممنوعين من ذوي أسرى الضفة الغربية والقدس، أو بشكل جماعي كما هو حاصل مع أسرى قطاع غزة الممنوعين من الزيارة وبقرار سياسي غير مسبوق منذ حزيران 2007 وعددهم (650) أسيراً، مما يشكّل معاناةً مركبة تثقل كاهل الأسرى وأقاربهم ويترتب عليه آثارا نفسية قاسية، وحتى ممن يسمح لهم بالزيارة فأنهم يعانون جراء ما يتعرضون له من إجراءات واهانة خلال زيارتهم لأبنائهم الأسرى...الخ.

كما وان الحرمان من الزيارات والتضييق على الأهالي في تحويل الأموال لأبنائهم الأسرى يفاقم من معاناة الأسرى ويحرمهم من تلقي الملابس الشتوية والصيفية من الأهل، كما يضع عراقيل كثيرة أمام تمكنهم وقدرتهم على شرائها وشراء احتياجاتهم الأساسية من مقصف السجن على نفقتهم الخاصة، بعدما تتصل إدارة السجون من توفيرها.

وقد صعّدت سلطات الاحتلال من استهدافها للأطفال القاصرين والتنكيل بهم وتعذيبهم وتخويفهم وانتزاع اعترافات منهم تحت الضغط والتهديد والابتزاز في المستوطنات الإسرائيلية التي تحولت مراكز للاعتقال والابتزاز بعيدا عن رقابة المحامين والصليب الأحمر الدولي وقبل نقلهم إلى

[14] http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=statistics&id=21

مراكز التحقيق ، واستخدام ما يُنتزع منهم بالقوة من اعترافات كمستندات إدانة يُحاكموا عليها في المحاكم الإسرائيلية لسنوات طويلة.

ويعاني الأسرى كثيرا أثناء نقلهم للمحاكم أو من سجن الى سجن بشاحنات هي اقرب للأقفاص منها للسيارة وفي ظروف لا إنسانية كتقييد الأسير لساعات باليدين والرجلين ومنعه من دخول دورة المياه وما الى ذلك من انتهاكات. ولا يكون وضع غرف الاعتقال– الانتظار في المحاكم بأفضل حال والتي ممكن أن ينتظر فهيا الأسير المعتقل ساعات لحين اقتراب موعد جلسة المحكمة.

السياسات الطبية في السجون وانتهاك حقوق الأسرى :

تجدر الإشارة انه ومنذ لحظة الاعتقال يتحول الملف الصحي للأسير من مسؤولية وزارة الصحة العامة إلى مصلحة السجون. وهذا يصعب عملية المتابعة والمراقبة واكتشاف الانتهاكات وفضحها، ويجعل الأسرى تحت سلطة كاملة لمصلحة السجون وعرضه لانتهاكات وخروقات، خاصة أن الطاقم الطبي العامل في السجون يتبع كليا إلى مصلحة السجون ويتقاضى أجره منها، بالتالي فان تبعيته وولاءه هو أولا لمصلحة السجون. انعكس الأمر في الكثير من الشكاوي من الأسرى خاصة أثناء التحقيق ومماطلة الأطباء أو تغاضيهم عن حالات التعذيب وتأجيل إجراء فحوصات ضرورية طلبها المرضى.

تعتبر قضية **السياسات الطبية في السجون** من القضايا الأكثر إلحاحا والتي تحتاج إلى تدعيم وتقوية وتشبيك مع اطر ومؤسسات كجمعيتنا، والتي أشارت إليها بشكل خاص ورقة الموقف الصادرة عن أسرى الحرية الفلسطينية والعرب وكذلك المقابلات التي أجريت مع ممثلي جمعيات تعمل في المجال. حيث أكدت الورقة على وجود "**سياسة عقاب صحي جماعي وفردي**" وليس الحديث عن إهمال طبي وعلاجي، "وذلك لان الإهمال في هذا السياق ليس استثناء عن سياسة معقولة بل هو القاعدة وجوهر السياسة الممنهجة والقيم التي تحكمها" (بند 3). حيث يؤكد الأسرى هناك بناء على تجربتهم "وما تضمنته من انجازات وإخفاقات وما يمكن تسجيله من خلاصات والتي بموجبها" يعون جيدا "**سياسة إدارة السجون وجهاز الأمن العام الإسرائيلي** وطبيعتها وبأنها قائمة على قاعدة "**استنزافنا ومنع كل عملية تركيم للانجاز**". (بند 4) يتم **ذلك** "من خلال **التجاوب المحدود** مع مطالبنا **والتراجع الدائم عن ما تم التجاوب به والإخلال بما يتم**

الاتفاق عليه" مما يخلق وضعا من **المراوحة في المكان ذاته وتشتت قواهم وجهودهم ومطالبهم وأهدافهم، حيث يتم استنزاف طاقاتهم "ليس من أجل تحقيق انجاز جديد بل لإعادة ما تم مصادرته والتراجع منه**". (بند 4)، ما يصفه الأسرى أيضا بـ : "**سياسة الإعدام البطيء** وهو ما تم مع الشهيد ***ميسرة أبو حميدة***" جراء عدم معالجته ولاحقا عدم عرضه على لجنة طبية متخصصة لتقرر الإفراج عنه أو توصي بذلك، وما تم مع الشهيد ***عرفات جرادات*** والذي استشهد نتاج التعذيب الجسدي أثناء التحقيق. ويؤكد الأسرى أن ما تعرض له الاثنان "يتعرض له عشرات بل مئات من الأسرى" ويحذرون من إن "النتائج ستكون متشابهة كونها سياسة إعدام بطيء" (بند5).

تنعكس هذه السياسات والممارسات في عدة أشكال من النواقص نذكر أهمها:

- نقص في خدمات أساسية ضرورية مثال فحوصات تخصصية لأمراض مثل الكلى، السرطان. على سبيل المثال فحص الدم المخفي الذي يظهر وجود سرطان الأمعاء الغليظة والمقترح من وزارة الصحة إجراءه ما فوق جيل 50 للرجال، غير موجود بسلة الخدمات مع أن عدد كبير من الأسرى خاصة اللذين يقضون أحكام مؤبدة وطويلة قد تعدى هذا السن وبالتالي فهو موجود بدائرة الخطر. في حين ان الفحص بسيط ويمكن تقديم علاج وقائي ومنع المرض بحال اكتشافه مبكرا. للمعلومية 17% من أسرى 48 فوق جيل 50 سنة و10% يصلون هذا الجيل خلال السنين القريبة وهم في السجن.
- نقص في أجهزة طبية ضرورية: لفحص أسنان، فحص عيون..
- مماطلة في إعطاء علاجات تخصصية ضرورية وعمليات يحتاجها الأسرى.
- معاملة مهينة ولا إنسانية في الكثير من الأحيان للأسير من قبل الأطباء.
- نقص في الأدوية.
- تعامل قاسي ولا إنساني مع أسرى مضربين عن الطعام.
- تعرض الأسرى للتعذيب أثناء التحقيق وللضرب أثناء التفتيش وعدم متابعة الملف بالشكل المطلوب كالمماطلة في إجراء فحوصات وصور تظهر التعرض للعنف.
- إلزام الأسير بدفع رسوم علاجات مفروض أن تغطيها مصلحة السجون.
- هناك شك باستعمال أدوية تجريبية على الأسرى.

- سياسة الإهمال والمماطلة والتي يسميها الأسرى سياسة العقاب الصحي، أدت لحالات وفاة أو تفاقم أمراض كان ممكن علاجها.
- يمنع الأسرى من إمكانية زيارة أطباء مختصين وسماع رأي طبي أضافي بسبب المماطلة في التعاطي مع هذه الطلبات ورفض العديد من أسماء الأطباء المقترحة. مما يبقى الأسير بسيطرة تامة لمصلحة السجون. مؤخرا أقرت المحكمة العليا في قرار صادر يوم 18.7.13 : "ان ثلاثة أسابيع فيماي تعلق برأي طبي إضافي للأسرى الأمنيين هي فترة طويلة أكثر من اللازم ويجب تقصيرها"(ص 1، قرار פס"ד רע"ב 3676/13 מחמד רפיק כאמל תאג, רופאים לזכויות אדם נ' שירות בתי הסוהר" وانه على مصلحة السجون، الأطباء وآخرين، ان ينتبهوا ويذوتوا قضية ان الأمر هو حق وليس منّة" (ص 5 هناك).[15]
- يمنع الأهل من شراء الأدوية للأسير وكثير من الأدوية غير متوفرة بالعيادات. فبالتالي تقع طائلة العبء المالي لتكلفة الدواء على الأسير او يعاني من نقص في الدواء المطلوب لعدم توفره.
- طبعا جرءا النقص في التغذية الصحية ومركبات أساسية، مقال نقص دائم أو عدم إعطاء أنواع معينة من الخضار والفواكه للأسرى منذ سنوات. إضافة لعدم تعرض الأسرى كفاية لأشعة الشمس، من المتوقع أن يكون لدى الأسرى ضعف أساسي في مركبات معينة وفيتامينات وممكن أمراض جلد وما الى ذلك. أحيانا منع المركبات الغذائية يتم بقرار إدارة السجن. في شهر نيسان هذه السنة منعت إدارة سجن الجلبوع البصل عن الأسرى. خلال كل الصيف لم يأكلوا بطيخ. يتحدث أسرى امضوا 15 سنة في السجن أنهم لا يعرفون الكرز ولم يروه طيلة فترة السجن. طبعا عدا عن مأكولات معينة عربية غير متوفرة بالمرة مثل ورق عنب وغيره.. وغالبية مواد الطعام كاللحوم مفرزة أو معلبات.

[15] **القرار مرفق**

المطالب والاحتياجات في المجال الصحي:[16]

نقل الخدمات الصحية في السجون إلى مراقبة صندوق المرضى العام وحسب معايير وهنا نشير إلى مراقبة وليس مسؤولية .

- الخدمات الوقائية والعلاجية والفحوصات وسلة الأدوية والعلاجات أن تكون في معايير صندوق المرضى العام.
- وقف سياسة تشغيل أطباء من خلال شركات قوى بشرية وتشغيلهم على أساس مهني وان يكونوا خاضعين لمعايير وأخلاقيات المهنة والنقابات والمنظمات الصحية والطبية وبالذات منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود وليس كأطباء خاضعين لسلطة السجون وفي خدمتها
- ان يحصل الأسرى المرضى في مشفى الرملة خلال فترة لا تتعدى 31.12.13 على معاينة لجنة طبية متخصصة في معايير صندوق المرضى العام والإجراءات المهنية والتشخيص في مستشفيات حكومية إضافة الى ذلك طبيب متخصص حسب الموضوع من قبل مؤسسة حقوقية طبية مستقلة .
- جمع الأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة يخضعون لمعاينة لجنة طبية متخصصة وفق معايير البند السابق.
- كل الأسرى فوق سن الـ 50 إضافة للأسرى الذين يعانون من أمراض وراثية أن يخضعوا لفحص للكشف المبكر عن السرطان.
- كل الأسرى الذين يتلقون علاجات نفسية أن يخضعوا للجنة طبية مهنية متخصصة لإعادة معاينة أوضاعهم وفحص ملائمة العلاج الذي يتلقونه يوميا وفحص مجمل سياسة العلاج النفسي القائم على الأدوية للأعصاب وان تضم اللجنة خبيرا نفسيا على الأقل من جهة مستقلة.
- فحص دوري للأسرى فوق سن 40 ومن امضوا أكثر من 5 سنوات بالأسر.
- توفير حافلات نقل خاصة لنقل الأسرى المرضى الى المستشفى.

[16] وكما أشارت إليها بالأساس ورقة المواقف المقدمة من الأسرى وبناء على معرفتهم واحتياجاتهم في الجانب الصحي وأيضا ممثلي الجمعيات.

- كون الملفات الطبية مكتوبة باللغة العبرية هناك حاجة لطواقم أطباء مهنيين يعرفون اللغة العبرية وبهذا الأمر هناك توقع أن تقوم مؤسستنا من خلال المشروع المساعدة بالموضوع وتجنيد أطباء متطوعين أو باجر رمزي (الوزارة مستعدة للتعاون بهذا الأمر وأيضا نادي الأسير). يكون دور الأطباء:

- قراءة الملفات (المؤسسات ممكن أن تساعد في الحصول على الملفات الطبية من خلال المحامين).
- تحضير استمارة طبية تخصصية يتم تعبئتها بمساعدة المحامين للمرضى المزمنين لمتابعة وضعهم.
- الحاجة تكون في قراءة الاستمارات وفي متابعتها من قبل أطباء مختصين.
- متابعة قضايا طبية بمساعدة أعضاء كنيست عرب من الصف الوطني
- متابعة ورصد الانتهاكات وقضايا خاصة وعلاجات وخدمات مفروض ان تعطيها مصلحة السجون ولا تقوم بذلك مثل علاجات وقائية كعلاج كشف مبكر لسرطان الأمعاء الغليظة لدى الرجال.
- زيارة أطباء فلسطينيين من 48 للأسرى في السجون المختلفة.

******

قلق وخوف على حياة الأسرى:

ان الواقع المؤلم والمتأزم داخل سجون والمعتقلات الإسرائيلية وتشديد العقوبات والإجراءات الانتقامية بحق الأسرى لا سيما بعد تصريحات " نتنياهو[17] " يثير فينا مشاعر القلق الدائم على حياة ما يقارب (5000) أسير وأسيرة وهو رقم متحرك متغير باستمرار، إضافة للأطفال والنساء ونواب المجلس التشريعي هناك ضمن الأسرى العديد من القيادات السياسية والنقابية والمجتمعية، ومئات المرضى والجرحى والمعاقين والشيوخ وكبار السن الذين يعانون من أمراض خطيرة ومزمنة وخبيثة كمرض السرطان كالأسرى أحمد النجار ورائد درابيه وأحمد سمارة، وأسرى مصابين بأورام خبيثة كالأسير أكرم منصور، وأسرى جرحى ومعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة كالأسير منصور موقدة وناهض الأقرع وأحمد عصفور، وأسرى فاقدي الذاكرة والبصر كالأسير علاء البازيان وعبادة بلال ومحمد براش، وغيرهم من الأسرى المصابين بأمراض نفسية خطيرة فقدوا بسببها آهليتهم، وهؤلاء لا يتلقون أية رعاية تذكر يمكن أن تؤدي إلى شفائهم من المرض وإنقاذ حياتهم، كما وأننا نعتقد بأن من الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى زيادة أعداد الأسرى المرضى بالإضافة لسوء الأوضاع المعيشية هي الاستهتار والإهمال الطبي والمماطلة في تقديم العلاج وإجراء العمليات الضرورية، والأخطاء الطبية واستخدام أجساد الأسرى لإجراء بعض التجارب الطبية بناء على تصريحات عيسى قراقع وزير شؤون الأسرى وذلك على حد قوله استنادا لما كانت قد اعترفت به عضو الكنيست الإسرائيلي ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية سابقا "داليا إيتسك" عام 1997، والتي أقرت بان ألف تجربة طبية تجرى سنوياً على المعتقلين داخل السجون بشكل سري، فيما أضافت رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية، آمي لفتات، أمام الكنيست في ذات الجلسة، أن هناك زيادة سنوية قدرها 15% في حجم التصريحات التي تمنحها وزارة الصحة لإجراء المزيد من تجارب الأدوية.[18] الا ان ايتسك عادت وأنكرت أنها قالت ذلك في تصريح آخر صدر عن مكتبها.[19]

---

[17] **على سبيل المثال أنظر/ي بهذا الأمر :**
http://he.wikipedia.org/wiki/%D7%90%D7%A1%D7%99%D7%A8_%D7%91%D7%99%D7%98%D7%97%D7%95%D7%A0%D7%99

[18] http://news.walla.co.il/?w=//1060881

[19] http://www.palwatch.org.il/main.aspx?fi=157&doc_id=2232

وإذا كان الحديث يدور عن ألف تجربة قبل أربعة عشر سنة، وزيادة مقدارها 15% سنوياً، فاليوم يدور الحديث عن أكثر من خمسة آلاف تجربة سنوياً ، خاصة وأن هناك أرضية قوية للاعتقاد أن هذا مستمر، وأن " إسرائيل" لم تنفِ ذلك ولم تعلن توقفها عن ذلك ، وربما هذا ما يُفسر تفشي الأمراض الخبيثة والخطيرة بين أوساط الأسرى، بالإضافة لظهور أمراض غريبة.[20]

******

[20] http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=statistics&id=21

الجزء الثالث

مؤسسات ترعى قضية الأسرى[21]

- المصادر التي اعتمدها التقرير الحالي كمرجعيات معلوماتية:

- عدد من **المقابلات** مع ممثلي أطر فلسطينية تعمل في/على قضية أسرى الحرية في السجون الإسرائيلية– مقر هذه الجمعيات في رام الله وتعطي خدماتها للأسرى وعائلتهم من منطقة الضفة والقطاع والداخل الفلسطيني. وهي: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، الضمير، الحق، DCIفرع فلسطين، حريات، نادري الأسير الفلسطيني. الأطر المذكورة جزء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الفلسطيني والذي يعمل على قضية الأسرى بشكل مركزي.
- قراءة في **إصدارات** أطر فلسطينية إضافية –تعمل في قضية الأسرى، بما فيه متابعة مواقع الأطر وما تنشره عن عملها، ومؤسسات عالمية كلجنة الصليب الأحمر.
- اعتماد **لائحة بالمؤسسات** التي تقدم الخدمات للأسرى وعائلاتهم من إعداد مؤسسة الضمير وبحث لم يصدر بعد عن اقتصاد السجون.
- **معرفة سابقة** وقراءة في إصدارات مؤسسات إسرائيلية تعطي خدمات وتعمل على قضية الأسرى، وهي: أطباء لحقوق الإنسان، اللجنة لمناهضة التعذيب، بتسليم، هموكيد– مركز الدفاع عن الفرد.
- معرفة سابقة وقراءة في إصدارات مؤسسات فلسطينية في مناطق 48، تعطي خدمات وتعمل على قضية الأسرى، وهي: عدالة، مؤسسة يوسف الصديق، لجنة الأسرى ضمن لجنة المتابعة، جمعية أنصار السجين، حريات.
- **تقرير دوري إحصائي لمصلحة السجون** (التقرير المعتمد صادر في شهر نيسان 2013).
- ** **ورقة موقف صادرة عن أسرى الحرية الفلسطينية والعرب** بشأن **السياسة الطبية** في سجون الاحتلال (سجن الجلبوع/ تموز 2013).[22]

[21] **يُنظر بتوسع عن الموضوع في الملاحق.**

[22] **وصلتنا مؤخرا نسخة من الورقة (مرفق بالملاحق) مع طلب من السجناء أن نأخذ دورا في الموضوع كمؤسسة بالتعاون مع باقي المؤسسات العاملة في المجال، أطباء وأعضاء كنيست عرب. تعرض الورقة السياسات القائمة التي**

لقد قسمنا في البحث الأطر بناء على مناطق وجودها ونوعيتها الى ثلاث مجموعات:

1. مؤسسات مكاتبها في الضفة الغربية وهي الأغلبية. (المكتب الأساس برام الله وتعطي خدماتها الأساس لأهل الضفة والقطاع مع تغطية معينة لفلسطيني 48). شملت هذه المجموعة أيضا الصليب الأحمر.
2. مؤسسات إسرائيلية وتعطي خدماتها للجميع (مثال بيتسلم، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب، أطباء لحقوق الإنسان).
3. مؤسسات فلسطينية وتعطي خدماتها لأسرى 48 بالأساس منها حقوقية كـ"عدالة"وأخرى مثل لجنة الأسرى في لجنة المتابعة، يوسف الصديق..

القضايا وأبواب العمل المحورية في عمل الهيئات التي شملها البحث:

يمكن تقسيم الخدمات التي تعطيها هذه الجمعيات، وكما تم في اللوائح التي اعتمدت في متن النص، على عشرة أبواب هي كالتالي:

- **خدمات قانونية** (متابعة الملف القانوني منذ الاعتقال، مرافعة، مرافقة قانونية، زيارة المعتقل/الأسير خلال الاعتقال ولاحقا خلال فترة السجن وفي فترات مثل إضرابات الأسرى، أخذ تصريحات مشفوعة بالقسم، إرشادات للأهل).
- **خدمات صحية وصحية نفسية** (متابعة ومعاينة الملف الطبي، إرسال أطباء مختصين على قدر ما توافق على ذلك مصلحة السجون، رصد الاحتياجات والانتهاكات، تقديم خدمات للمحررين، تسهيلات وتمويل علاجات لأهالي الأسرى).
- **خدمات تعليمية**
- **أبحاث ودراسات وتوثيق**
- **مناصرة وضغط** (غالبية الجمعيات تعمل في هذا المجال).
- **تدريب**

يسميها الأسرى عقاب وليس إهمال وترصد المشاكل والصعوبات وتقترح خطة عملية شاملة تشمل استراتيجيات عمل واضحة وتقاسم/توزيع أدوار بين الشركاء من داخل السجن–الأسرى وخارجه– باقي الأطر المشار إليها هنا.

- **إعادة تأهيل** (محصور في عدد محدد من الجمعيات)
- **دعم مالي:** يشمل معاش شهري للأسير–كانتيا، ولعائلته، دعم تعليم للأسير وأبناء عائلته(لسكان الضفة فقط لان الدعم يذهب مباشرة للكلية. خدمة دعم تعليم الأسرى توقفت بسبب توقيف تعليم الأسرى بقرار حكومة إسرائيل)، دفع الغرامات عن الأسرى للمحاكم، مساعدات بمستوى المعيشية اليومية وتسهيلات معينة.
- معونات غذائية للعائلات.

<u>حقوق أساسية للأسرى:</u>

- **الجانب القانوني:**

هو الموضوع المركزي بطبيعة الحال كون الأسير ومنذ لحظة اعتقاله يحتاج الى مرافقة ومتابعة لملفه القضائي ولاحقا لزيارته من قبل محامين لمتابعة قضايا عينية. تقوم الوزارة بتغطية هذا الجانب من عدة زوايا تشمل تخصيص محامين للمتابعة والمرافعة، تغطية نفقات غرامات، تكاليف محاكم.زيارات خاصة فترة الإضرابات وغيره. وكما بين التقرير عدد لا بأس به من الجمعيات يغطي هذا الجانب مثل: نادي الأسير، الضمير، حريات بتفاوت فيما بينها.

- **الجانب التعليمي– يمكن تقسيمه لجانبين:**

1) تعليم داخل السجن– فترة الأسر.
2) تعليم خارج السجن– بعد التحرر.

في أيار 2012 صدر قرار حكومي بوقف التعليم الجامعي والثانوي لكل الأسرى السياسيين. اما بخصوص البرامج التعليمية للأسرى القاصرين تقوم بعض المؤسسات بمتابعته منها DCI عدالة الضمير الوزارة. حيث يتبين ان التعليم لا يخضع لمنهاج واضح ومنظم أسوة بمنهاج الأسرى اليهود ولا يتلاءم الاحتياجات ولا يؤهل الأسير لاستكمال دراسته. وبالأساس يشمل البرنامج لغات أساسية بمستوى ضعيف.

أما بعد التحرر فتقوم الوزارة بتغطية نفقات استكمال التعليم ان كان في مناطق الضفة الغربية. لا يشمل جامعات وكليات إسرائيلية.

تشمل التغطية المالية أيضا تعليم أفراد العائلة. يتم تحويل المبالغ مباشرة للمعهد التعليمي.

- **الجانب الصحي:**

تم التوسع في الموضوع في الجزء السابق وكذلك تشمل ورقة التلخيص معلومات مفصلة حول خطة عمل بالمجال.

- **أبحاث ودراسات وتوثيق و مناصرة وضغط :**

تغطي المؤسسات القائمة هاذين الجانبين بشكل جيد. لكن لا تشمل الأبحاث دائما تفاصيل عن مجموعات معينة مثال أسرى الـ 48. مع أهمية عدم فصل هذه الشريحة عن باقي الأسرى وأهمية رؤيتها سياسيا كجزء لا يتجزأ من الحركة الأسيرة لكن هناك حاجة لتسليط الضوء على وضعيتها كون أسرى 48 مواطنين إسرائيليين يحاكمون في محاكم مدنية لكن إجراءات وعقوبات التعامل مع أسرى أمنيين تسري عليهم ويتم التمييز بينهم سلبا وبين أسرى جنائيين مثلا. وبالمقابل لا تشملهم إسرائيل ضمن الصفقات ولا ترى فيهم أسرى حرب مما ا<ى أن يكون غالبية الأسرى القدامى اليوم من أسرى الـ 48. ولا تسري عليهم اتفاقيات جنيف ولا يتعامل معهم الصليب الأحمر كونهم مواطنين إسرائيليين.

- **رفع الوعي والعمل الجماهيري:**

يشمل العمل في مجال المناصرة والضغط عملا في الحيز المحلي بداخل المجتمع الفلسطيني نفسه من أهمية التحشيد ورفع الوعي لقضية الأسرى، خاصة في مناطق الـ 48 وتجنيد المجتمع وليس فقط الحقوقيين وعائلات الأسرى والعمل على التفافهم حول قضية الأسرى. حيث لا يكاد يخلو بيت في الضفة الغربية من تجربة الاعتقال، بينما في مناطق الـ 48 الوضع يختلف وبكثافة أقل وبالتالي يقتصر الوعي أكثر على الناشطين والمُسيّسين وأقل على باقي قطاعا المجتمع مما يخلق ضرورة وحاجة للعمل على هذا الجانب لتحويل قضية الأسرى لقضية محورية وفي وعي الجمهور ليس بشكل موسمي حول أيام ومناسبات خاصة كيوم الأسير وإنما على مدار السنة. وفي هذا الجانب هناك ممكن أن تلعب المؤسسة دورا محوريا من خلال مشروع "حقوق الأسرى" وكذلك وبالأساس من خلال مشروع حق والمجموعات الشبابية ضمنه.

- **انطباعات عامة:**

- إن وجود وزارة تختص بشؤون الأسرى والمحررين يضيف بعدا سياسيا مهما وخاصا للموضوع ويساعد في قضية الدعم والمساعدة والمرافعة المباشرة والمناصرة وفي تدويل قضية الأسرى وطرحها على جدول أعمال السلطة الفلسطينية وكجزء من الثوابت الوطنية في أي مفاوضات أو نقاش.
- العدد الكبير نسبيا للمؤسسات التي تتبنى قضية الأسرى سواء كمحور أساسي أو ثانوي في عملها، يؤكد أيضا الحاجة لهذا العمل. فرغم كثرتها– كما يبدو للوهلة الأولى، الّا أن الحاجة أكبر بكثير خاصة في مجالات معينة حيث تؤكد الجمعيات نفسها على **ضرورة العمل فيها كالقضايا الصحية**– سأطرقها بالتفاصيل لاحقا.
- تتركز غالبية هذه المؤسسات في الضفة الغربية وتعطي خدماتها بالأساس لسكان الضفة والقطاع. وبالمقابل هناك عدد من الجمعيات الفلسطينية (وهي الجمعيات الفلسطينية في مناطق 48)، التي تمحور عملها في أسرى 48 كشريحة سكانية خاصة كونهم مواطنين دولة إسرائيل، لكن حين يتم تصنيفهم من قبل مصلحة السجون كأمنيين فان الإجراءات العقابية والتضييقات تشملهم هم أيضا دون استثناء.
- تنضوي المؤسسات التي تعمل في قضية الأسرى بغالبيتها تحت إطار أقيم مؤخرا يشمل كل المؤسسات الحقوقية وهو ما يعرف بـ "**مجلس منظمات حقوق الإنسان**"، تم ذكره في متن النص بتوسع (انظر/ي ص...).
- المؤسسة الأكبر ضمن هذه المؤسسات طبعا هي الوزارة – **وزارة شؤون الأسرى والمحررين.** التي تشغل طاقما يصل قرابة 35 محاميا ومحامية يغطون الجانب القانوني بكافة تفاصيله. إضافة لوحدة الإعلام، وللدعم المالي للأسير وعائلته.
- من المؤسسات البارزة في المجال **نادي الأسير، ومؤسسة الضمير** التي تغطي خدمات قانونية أيضا وباقي الجوانب.
- هناك مؤسسات تختص بقضايا أكثر من غيرها **كحريات** التي تغطي بالأساس الجانب الصحي والانتهاكات الصحية، وهناك **الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال** التي تتابع قضية الأسرى الأطفال والمعتقلين منهم. وهناك مؤسسات تفعل برامج للنساء مثل "**رابطة نساء**

أسرن من أجل الحرية"، أو التي تعمل على التأهيل والتدريب وتعطي خدمات صحة نفسية كجزء من مشاريعها مثال "**جمعية الشبان المسيحية**".

- تتقاطع المؤسسات وتتشابه في عملها، تقريبا جميعها تعمل في مجالات الأبحاث والدراسات والتوثيق، المناصرة والضغط. والخدمة الأساسية والمركزية في مجال عمل الجمعيات الأساسية والكبرى **(الوزارة، نادي الأسير، الضمير)** هي في المجال القانوني وكذلك متابعة الملف الصحي للأسير، خاصة المرضى منهم (يضاف للمؤسسات المذكورة مؤسسة **حريات** بهذا المجال).

ملاحق

ملحق (1)

ورقة موقف صادرة عن أسرى الحرية الفلسطينيين والعرب

بشأن السياسة الطبيّة في سجون دولة الاحتلال /تموز 2013

1. تشكل هذه الورقة برنامج عمل عام يتضمن عدة محاور داخلية مرتبطة بالحركة الأسيرة وخطابها ومطالبها بما يتعلق بالملف الطبي ودورها على هذا المستوى وخارجي يتعلق بالمؤسسات والأطر السياسية والحركات الشعبية وحركات المناصرة والتضامن ودور وزارة شؤون الأسرى والمحررين وأعضاء الكنيست العرب ومحور توظيف وتنظيم المجهود ليغدوا برنامج المهام العام المقدم من قبلنا كأسرى يهدف لتنظيم الجهد وتحقيق مطالبنا كأسرى .
2. تنطلق ورقة العمل من وجود سياسة طبية وصحية وعلاجية قائمة على التوجه العقابي والانتقامي المستهين بصحة الأسير وبحقه الأساسي بالتمتع بصحة جيدة وبعناية مناسبة. أنها تعكس توجه المؤسسة الأمنية وسلطة السجون اتجاه اسر الحرية كما تعكس طبيعة الجهاز الطبي العلاجي في السجون حيث يجري تشغيلهم أي الأطباء من قبل شركات قوى بشرية ويخضعون لمعايير سلطة السجون وليس لأخلاقيات المهنة ولمعايير النقابات الطبية كما تعكس طبيعة الجهاز القضائي المرافق لسلطة السجون الذي ينظر بدعاوي الأسرى ويتواطؤ السجون وليس حق الأسير.
3. تؤكد هذه الورقة على الخطاب القائل بوجود سياسة عقاب صحي جماعي وفردي وتعترض على التوجه القائل بوجود إهمال طبي وعلاجي وذلك لان الإهمال في هذا السياق وليس استثناء عن سياسة معقولة بل هو القاعدة وجوهر السياسة المتجهة والقيم التي تحكمها.

إننا بصدد مشكلة بنيوية مؤسساتية فيما يتعلق بالشأن الطبي في السجون، لا تختصر توجه شخصي لسجان حتى أعلى درجات القيادة في سلطة السجون وليست مقصورة في طبيب أو عيادة بل إنما يجري هو عقاب انتقام صحي طبي منتظم

4. بناءا على تجربتنا تتضمنه من انجاز وإخفاقات وما يمكن تسجيله من خلاصات والتي بموجبها نعي جيدا سياسة إدارة السجون وجهاز الأمن العام الإسرائيلي وطبيعتها وبأنها قائمة على قاعدة استنزافنا ومنع كل عملية مراكمة للانجاز وهذا من خلال التجاوب المحدود مع مطالبنا والتراجع الدائم عن ما تم التجاوب به والإخلال بما يتم الاتفاق عليه لنعود وتستنزف طاقاتنا ليس من اجل تحقيق انجاز جديد بل لإعادة ما تم مصادرته والتراجع منه لنبقى نراوح في ذات المكان وتتشتت قوانا وجهودنا ومطالبنا وأهدافنا.
5. إن ما تم بحق الأسرى هو سياسة إعدام بطئ وهو ما تم مع الشهيد ميسرة ابو حمدية والذي توجهنا قبل استشهاده بعدد كبير من الطلبات لإدارة السجون من اجل علاجه ولاحقا من اجل إطلاق سراحه وهذا عبر عرضه على لجنه طبية متخصصة لتقرر الإفراج عنه او توصي بذلك وتم تحذير إدارة السجون من أنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن حياة ابو حمدية ولكن ما تم لم يفضي الى نتائج بل امنعوا في سياسة العقاب

والانتقام الطبي مما أدى استشهاده وما تم مع الشهيد عرفات جردات والذي استشهد نتاج ما تعرض له من تعذيب جسدي أثناء التحقيق معه إنما ما تعرض له ابو حمديه وجردات يتعرض به العشرات بل المئات من الأسرى والنتائج ستكون متشابهة أنها سياسة إعدام بطئ.

6. بناءا على التجربة السابقة ومدى خطورة الوضع الراهن بما يتعلق بالملف الطبي للأسرى فإننا كأسرى نعمل على أحداث تغيير نوعي في شكل معالجة قضايانا الحياتية الاعتقالية الأساسية وهذا يتمثل بتحديد عناوين مركزية محوريه والتركيز عليها وصيغة استراتيجيات عمل لتحقيقها والتنسيق مع الحراك الموازي المكمل الخارجي ودعوة أطرافه إلى التنسيق وتوحيد الجهود ورسم استراتيجيات عمل مكمله وذلك لضمان تحقيق الأهداف.
7. بناء على ما تم ذكره، تعتمد هذه الورقة على مبدأ المبادرة إلى خطه عمل والتحرر والتخلص من حالة حصر العمل والفعل في دائرة ردات الفعل على خطوات وسياسات إدارة السجون ومساعيها الهادفة الى تشتيت نضالنا كأسرى وإبعادنا عن جوهرنا تتسبب به سياسة القهر والانتقام التي تنتهجها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ولهذا فإننا سنركز جهدنا خلال هذا العام على عنوان سياسة الانتقام والعقاب التي على ان يليها بالمستقبل التركيز على قضايا مسلحة أخرى .

أولا صيغة ألمشروع:

نقل الجهاز الطبي في السجون الى مسؤولية صندوق المرضى العابر المهني واعتماد معايير الوقائية والعلاجية من جهة والضغط خلال حملة دولية للتحقيق إيفاد لجنة تحقيق دولية للتحقيق في ظروف وشروط الأوضاع الصحية والطبية داخل السجون من جهة أخرى .

2. التغيير البنيوي لماذا ؟

أ. أن التشخيص الدقيق لواقع الظروف الطبية بالسجون يشير إلى أن إمكانية أحداث تغيير جذري بإطار البنية القائمة للجهاز الطبي التابع لإدارة السجون غير قائمة ونحن على مدار سنوات طويلة عملنا على أحداث تغيير لكن دون نتائج وهذا ما يجعل طرح التغيير البنيوي هو الحل الأمثل بالأخص إننا نتحدث عن سياسة عقابية يمارسها الجهاز.

ب. عدم القدرة على الاستمرار بالتعاطي مع الأمر الواقع حيث باتت حياة الأسرى مهددة بالخطر ولم تعد التحسينات المحدودة هنا وهناك مفيدة .

ج. مواجهة سياسة العقاب والانتقام الممارسة في الحقل الطبي ضدنا كأسرى ولا تنقص الدلائل على ذلك وباتت إحدى أهداف المواجهة أحداث التغيير البنيوي ورفض البقاء بدائرة الواقع المفروض راهنات فمواجهته باتت تتطلب مقاربة أخرى تهدف الى استبداله.

ثالثا: مبررات هدفية المشروع ومكانته.

1. إشكالية الوضع الطبي والصحي الراهن والمحاضر على صحة وحياة الأسرى جراء ذلك.
2. تبيان مصلحة إدارة السجون في تحويل ميزانيات المشروع الطبي الى وزارة الصحة.
3. إمكانية تحقيق الهدف اذا ما اتخذ قرار سياسي بذلك.
4. لا يمس الهدف السياسة الأمنية والإجراءات الأمنية لسلطة السجون فعليا

رابعا : إستراتيجية العمل الأهداف المرحلية .

في سياسة النضالي من أجل تحقيق الهدف لا تسقط إمكانية تقديم مجموعة من الطلبات التي تخدم الهدف الرئيسي والتي تتمثل بالتالي :

1. وقف سياسة تشغيل إطار من خلال شركات قوى بشرية وتشغيل أطباء على أساس مهني خاضعين لمعايير وأخلاقيات المهنة والنقابات والمنظمات الصحية والطبية وبالذات منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود وليس كأطباء خاضعين لسلطة السجون وفي خدمتها.
2. نقل الخدمات الصحية في السجون الى مراقبة صندوق المرضى العام وحسب معايير وهنا نشير الى مراقبة وليس مسؤولية .
3. الخدمات الوقائية والعلاجية والفحوصات وسلة الأدوية والعلاجات ان تكون في معايير صندوق المرضى العام.
4. إن يحصل الأسرى المرضى في مشفى الرملة حلال فترة لا تتعدى 31.12.13 على معاينة لجنة طبية متخصصة في معايير صندوق المرضى العام والإجراءات المهنية والتشخيص في مستشفيات حكومية إضافة الى ذلك طبيب متخصص حسب الموضوع من قبل مؤسسة حقوقية طبية مستقلة .

5. جمع الأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة يخضعون لمعاينة لجنة طبية متخصصة وفق معايير البند السابق.
6. كل الأسرى فوق سن الـ 50 إضافة للأسرى الذين يعانون من أمراض وراثية أن يخضعوا لفحص للكشف المبكر عن السرطان.
7. كل الأسرى الذين يتلقون علاجات نفسية أن يخضعوا للجنة طبية مهنية متخصصة لإعادة معاينة أوضاعهم وفحص ملائمة العلاج الذي يتلقونه يوميا وفحص مجمل سياسة العلاج النفسي القائم على الأدوية للأعصاب وان تضم اللجنة خبيرا نفسيا على الأقل من جهة مستقلة.
8. فحص دوري للأسرى فوق سن 40 ومن امضوا أكثر من 5 سنوات بالأسر.
9. توفير حافلات نقل خاصة لنقل الأسرى المرضى الى المستشفى
10. الجهات المعنية المفعلة للمشروع.

1. الأسرى ويقع على عاتقهم خوض النضال داخل ثلاث الأسرى من أجل تحقيق الهدف بوسائلهم وطرقهم وتوحيد المطلب والخطاب على هذا
2. القوى السياسية ودورها باتجاه الضغط من أجل طرح الملف الطبي للأسرى على المؤسسات الدولية وبلورة إدارة سياسة لهذا الغرض لذلك نرى أنه يجب أن يتم تشكيل لجنة متابعة عليا لقضية الأسرى تضم القوى السياسية والمؤسسات الفاعلة وبمشاركة من عموم القوى داخل فلسطين , الضفة الغربية وغزة والخارج
3. المؤسسات الرسمية وبالأخص وزارة الأسرى والمؤسسات الأهلية والتي يمكن أن تطلع بدورها على صعيد الملف الطبي لناحية الجانب الإعلامي والتواصل مع المؤسسات الدولية وإطلاق حملة خاصة من اجل إيفاد لجنة تحقيق طبية للسجون .
4. عائلات الأسرى والحراك الشبابي وتفعيل دورها وناحية الفعل على الأرض من خوض نضال من أجل الأسرى المرضى بالأخص وهذا من خلال الاعتصامات والتظاهرات وهذا يحتاج إلى رصد برنامج عمل واضح على هذا الصعيد
5. نقابة الأطباء والمحامين والصحفيين ويمكن أن تساهم بدور فاعل على هذا الصعيد بالأخص بمطلب إيفاد لجنة التحقيق كذلك التنسيق والدعوة إلى إحضار أطباء متضامنين الى فلسطين ومحاولة الدخول الى السجون وكذلك الجانب القانوني والعمل عليه .
6. أعضاء الكنيست ويمكن لهم العمل على تقديم فكرة تحويل مسؤولية الجهاز الطبي الى وزارة الصحة وهذا يتطلب توفير كتلة ضاغطة موحدة مقابل الجهات الرسمية .

<u>تكامل الأدوار :</u>

أن تكامل الأدوار هو الأساس بنجاح المشروع وهذا يستدعي كما أسلفنا بتشكيل لجنة متابعة وطنية ويمكن أن تشكل مبدئي على قاعدة إنقاذ الأسرى المرضى والملف الطبي وحال تعذر هذا الأمر أن يتم تشكيل طاقم مهني حقوقي صحي يعمل مقابل لجنات الأسرى الاعتقالية والنواب العرب ووزارة الأسرى وان تقوم بدور المركز لمجمل النشاطات المطلوب من اجل المشروع راهنا

1. على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المطلوب عقد اجتماع موسع لرصد خطة عمل مشتركة تتأسس على هذا المشروع المقدم .
2. على مستوى السجون توحيد الخطاب والمطالب .

<u>الجدول الزمني المقترح</u>

1. نهاية شهر آب 2013 على مستوى السجون يبدأ التحرك مع نهاية شهر آب 2013 حيث ننتهي من الحوارات الداخلية
2. أن تستطيع القوى والمؤسسات الانتهاء من ترتيب أوراقها قبل ذلك حيث أن إمكانيات التحرك خارجة أوسع .

العناوين التي يجب إيصالها نسخة من المشروع :

- القوى السياسية كافة.
- وزارة شؤون الأسرى.
- الكتل البرلمانية العربية بالكنيست .
- مؤسسة الضمير.
- مؤسسة حريات.
- مؤسسة الحق.
- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان محمد زيدان.
- مؤسسة مانديلا.
- مؤسسة الميزان عصام يونس.
- مؤسسة عدالة حسن جبارين.
- نادي الأسير.
- نقابة الأطباء.
- نقابة المحامين.
- نقابة الصحافيين.
- وزارة الخارجية.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان \ نمر راجي الصوراني.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة.
- الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان .
- أطباء لحقوق الإنسان .
- اتحاد الأطباء العرب .
- مؤسسة الصديق .
- ألشبكة العربية للتنمية بيروت زياد عبد الصمد .

حضرة

نرسل لحضرتكم بتحيات الحركة الأسيرة بسجون دولة الاحتلال ونؤكد على تقديرنا لدوركم وجهودكم

إن الهدف من هذه الرسالة هو الدعوة إلى العمل المشترك وبعد اطلاعكم على هذا المشروع المرفق الذي توافقنا على إطلاقه كأسرى وبدأنا بالعمل علية والهادف إلى أحداث تغيير جذري في بنية الخدمات الصحية التابعة لسلطة السجون والتحرر من سياسة العقاب الصبي التي نتهم بها المؤسسة الإسرائيلية وسلطات السجون بانتهاج سياسة الانتقام والأساس إلى الصحة الجسدية والنفسية للأسرى جماعة وأفرادا على السواء .

إننا نرفق خطة العمل التي قمنا ببلورتها والهادفة الى نقل مجمل الجهاز الطبي في السجون الى مسؤولية وزارة الصحة واعتماد معاييرها بما في ذلك السياسة العلاجية والوقائية ومجمل الخدمات ورزمة الأدوية وحقوق المرضى .

إن خطة العمل تتطلب عملا متناسقا ومتكاملا داخل السجون وخارجها وتحوي ورقة العمل تصورا لتقاسم الأدوار يرتكز على الرؤية الموحدة والهدف وعلى الأهمية القصوى بالعمل الوحدوي سواء على مستوى الأسرى وعلى مستوى المؤسسات والقوى السياسية وأعضاء الكنيست العرب وكل هذا إضافة إلى دور وزارة الأسرى والحراك الشعبي المحلي والدولي إننا نؤكد أن العمل الجماعي وتحديد الأدوار سيجعل إمكانيات التواصل مع الأسرى ممكنة وناجعة وهذه إحدى الأسس لنجاعة وسوف تنفق على آلية التواصل والمتابعة وعلية يسعدنا أن نحصل على تأكيد تجاوبكم على المشروع الأسرى المقدم كما يسعدنا ويهمنا أن نحصل على ملاحظاتكم على مجمل المشروع مع الشكر .

الأسرى بسجن الجلبوع

ملحق (2)

مؤسسات ترعى قضية الأسرى

جدول (1) يلخص المجال الخدماتي لجمعيات ومؤسسات ترعى قضية الأسرى

الجمعية	نوع الخدمة (الخدمة الأهم ++؛ خدمة عادية +)									
	قانونية	صحية	مجتمعية	تعليمية	أبحاث دراسات توثيق	مناصرة وضغط	تدريب	إعادة تأهيل وتدريب صناعي ومهني	دعم مادي	معونات غذائية
وزارة شؤون الأسرى	++	++		++	+	+	+	++	++	++
الصليب الأحمر	++	++								
مؤسسة الضمير	++	--	--	--	+	++	+	--	--	--
حريات	++	++	++	--	+	+	+	--	++	++
DCI	++		--	--	++	+	+	--	--	--
نادي الأسير	++	++			+	+				
الحق	+	--	--	--	+	++	+	--	--	--

جدول (2) مؤسسات فلسطينية إضافية

الجمعية	نوع الخدمة (الخدمة الأهم ++؛ خدمة عادية +)									
	قانونية	صحية	مجتمعية	تعليمية	أبحاث دراسات توثيق	مناصرة وضغط	تدريب	إعادة تأهيل وتدريب صناعي ومهني	دعم مادي	معونات غذائية
م.علاج وتأهيل ضحايا التعذيب		+ وصحة نفسية ++	+	+	+	+	++	+	--	--
إنعاش الأسرة	--	--	++	++	+	+	+	+	--	--
مانديلا	++	++ وصحة نفسية +	--	--	+	+	--	--	--	--

ص . ب: 215 الناصرة 16101, تلفون : 04-6561923 , فاكس: 04-6564934
P.O.BOX 215, Nazareth 16101, Israel, Tel: 972-4-6561923, Fax: 972-4-6564934
E-mail: hra1@arabhra.org http://www.arabhra.org

رابطة نساء أسرن..		+ وصحية نفسية +	++	++	+	+	--	--	--	--
م. القدس مساعدة قانونية	+	--	++	+	+	+	++	--	--	--
م. فلسطيني للإرشاد	--	++	++	+	+	+	++	++	--	--
لجنة أهالي الأسرى..	++	--	++	--	+	+	--	--	--	--
مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان	++				+	+	--	--	--	--
أحرار لدراسات..	+	--	--	--	++	+	--	--	--	--
ركن المرأة	--	صحة نفسية +	++	--	--	+	--	--	--	--
ج. بيت لحم العربية للتأهيل	--	++ صحة نفسية +	--		--	+	+	++	--	++
جمعية الفينيق	--	صحة نفسية +	++	--	--	+	+	--	+	
م. الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة	+	صحة نفسية +	++	--	+	+	--	--	++	++
YMCA	--	صحة نفسية ++	--	--	+	+	++	++ يشمل أطفال	--	--
م. فلسطيني لحقوق الإنسان	++	صحة نفسية +	++	--	+	+	+	--	+	+
م. الحق في التعليم- جامعة بير زيت										

ملحق (3)/ مجموعة (1)

معلومات تفصيلية عن المؤسسات التي ترعى شؤون الأسرى

- **وزارة شؤون الأسرى والمحررين– السلطة الفلسطينية**[23]

للوزارة مقرين رئيسيين : غزة ورام الله إضافة إلى 14 فرعا إضافيين أهمها : نابلس، سلفيت، طوباس، قلقيلية، طولكرم، جنين، القدس، أريحا، بيت لحم، الخليل.

معلومات الاتصال: 02.2428589

- minister@freedom.ps ، www.freedom.ps

في العام 1998 بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات اتخذ مجلس الوزراء قرار بإنشاء وزارة شؤون الأسرى والمحررين ومنذ العام 2009 يشغل هذا المنصب السيد عيسى قراقع. يشار ان كافة من شغلوا هذا المنصب هم اسري محررين.

خلفية عن الوزارة: وزارة شؤون الأسرى تتميز بكونها وزارة خاصة غير موجود بالعالم مثلها. تعمل على تقديم الخدمات لجميع الأسرى وعائلتهم بما فيه الأسرى العرب من الجولان السوري المحتل، أسرى الأردن ومصر.

في العام 1994 تم بناء برنامج تأهيل– إعطاء خدمات كانت تقدم سابقا عبر الشؤون الاجتماعية والمالية– الصرف.

في العام 1998 أنشأت الوزارة برنامج التأهيل– كبرنامج مستقل تحت مظلة الوزارة كان وجودها الأساسي في غزة.

في العام 2007– أعيد إنشاء الوزارة وفي العام 2008 أنشأت الإدارة العامة القانونية (وهي الوحدة الأهم والمركزية).

الخدمات المقدمة:

خدمات قانونية، خدمات صحية، خدمات تعليمية، تدريب صناعي ومهني، دعم مادي، معونات غذائية، إعادة تأهيل، ضغط ومناصرة، حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق.

يتركز عمل الوزارة ونشاطها على محاور إستراتيجية رئيسية:

- تحسين الظروف الاعتقالية اليومية للأسرى لحين إطلاق سراحهم وتحررهم. يشمل الأمر التباحث مع الجانب *الإسرائيلي* لضمان تطبيق القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بالأسرى خاصة اتفاقيات جنيف، او في تقديم كل أشكال العون والدعم والمساندة لهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية. ويشمل تغطية مصاريف التعليم والكانتينا (صرف مبلغ شرهي لكل الأسرى فلسطينيين وعرب كي يتمكنوا من شراء احتياجاتهم الأساسية من كانتنيا/مقصف السجن(يقدر الصرف الشهري للكنتينا ما يقارب 2.5 مليون شاقل).

[23] http://www.freedom.ps/showRep.php?tbl=aboutus&id=1

- الاهتمام بذوي الأسرى ماديا وصحيا واجتماعيا– وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى وتأمين التعليم وتوفير المنح. وتوفير تامين صحي لعائلات الأسرى، ومنح مالية للأسرى القدامى.
- الاهتمام بالأسرى المحررين وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع الفلسطيني، شمل تأهيل مهني ودورات، توفير فرص عمل، إعفاءات من رسوم علاج وإجراء عمليات، ودفع مبلغ شهري.
- الاهتمام بالأسرى إعلاميا وإبراز قضيتهم في المحافل الدولية والمحلية.
- الاهتمام بتقديم الخدمات القانونية والاستشارة الفنية. منذ اللحظات الأولى الاعتقال ويشمل توكيل محام، ومتابعة الملف, زيارة المعتقلين القدامى باستمرار. تعمل الوزارة حاليا على تفعيل القانون الخاص بالأسرى والمقر من قبل المجلس التشريعي في جلسته 22.12.2004، مما يشكل دعما قويا وفاعلا لتعويض المعتقلين وحماية حقوقهم وتأهيلهم.

من الوحدات المهمة والمركزية في الوزارة – الوحدة القانونية– مدير المحامي جواد عماوي (تشمل الوحدة 35 محاميا)

- **وحدة إعلام ونشر:**

تشمل الخدمات متابعة الأسير منذ الاعتقال لغاية الإفراج. الخدمات القانونية كلها وتبعاتها كالالتماسات، تقديم خدمة استشارة وخدمة مرافقة ومرافعة قانونية. في المجال الصحي–الطبي: في العام 2009 وقعت اتفاقية مع رابطة أطباء شؤون الأسنان العرب (د. بسام مصاروة) (بموجبها تعطى خدمات للأسرى (بناء على دفع مقابل حد أدنى) هناك 74 طبيب.

الإشكاليات القائمة في المجال الطبي:

1. إشكالية الطبيب المشرف على العيادة في مستوى المهنية ومستوى الخدمة، في التجاوب بإعطاء خدمات، وفي التبعية لمصلحة السجون.
2. مصلحة السجون لا تتجاوب مع الطلبات ومع الوزارة.
3. قضية إضافية– ملف الأطباء الأخصائيين ملف إشكالي– تم الاتفاق مع أطباء لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعيات لكن الصعوبة مع أطباء لحقوق الإنسان هو بتقليص عدد الأطباء.
4. الأمراض الصعبة والمزمنة– هناك حوالي 150 حالة صعبة أمراض صعبة حوالي 50 ملف طبي موجود في الوزارة مع توكيل تنازل عن سرية طبية.
5. الإشكالية في لغة الملف –مكتوب بالعبرية وأيضا الأسرى يريدون رؤية الأطباء وهذه إشكالية
6. هناك 12 حالة حرجة جدا سيتم تقديم إطلاق سراح مبكر.

الحاجة والمطلب: تجنيد أطباء متخصصين .

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**[24]

تقوم اللجنة بتوفير الحماية والعون للضحايا العسكريين والمدنيين سواء كانوا أسرى حرب أو محتجزين مدنيين أو جرحى حرب أو سكاناً مدنيين في أراضي محتلة أو في أراضي العدو، كما تقوم بزيارة المعتقلين السياسيين. اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليست جهاز للتحقيق في الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها. ان استمرار عملها في الأراضي المحتلة هو تأكيد قانوني على استمرار الاحتلال وسقوط الضحايا، وأهمية وجود رقابة دولية على ممارسات الاحتلال وانتهاكات لحقوق الإنسان. ومنذ عام 1967 واصلت اللجنة في زيارات الأسرى في السجون ومراكز التحقيق، وترفع ملاحظاتها وتوصياتها إلى السلطات المسؤولة على نحو سري، وإضافة أنها تضطلع بمهمة نقل أهالي الأسرى لزيارة أبنائهم في السجون، وعلى تبادل الرسائل بين الأسرى وأهاليهم، وتعمل على إبلاغ أهالي الأسرى بأماكن احتجاز أبنائهم، وتتلقى شكاوي من أهالي الأسرى وتتابعها مع المسؤولين في سلطات السجون. وقامت اللجنة بتوفير المساعدات المادية للأسرى في السجون من مواد غذائية وثقافية إضافة إلى أجهزة طبية للمرضى، وكل ذلك بشرط أن يحصل على موافقة من سلطات الاحتلال بذلك.

تقوم اللجنة بدور إغاثي وتعمل كوسيط وحلقة وصل بين الأطراف وتركز عملها على الجانب الإنساني المحض وعدم التدخل بالشأن السياسي والقضائي جعلها في موقع صعب بين الخير والشر، أمام استمرار الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك دائم لحقوق الأسرى وكرامتهم وانتهاك القانون الدولي الإنساني الذي تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تطبيقه وحمايته.

منذ بداية الاحتلال لم تستطع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إلزام دولة الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الأسرى بحيث استطاع الاحتلال حصر دور الصليب الأحمر في جانب المساعدات المحدودة والمقلصة جداً وحصر دورها في مجال السلطة الأدبية فقط. وقد واجهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مأزقاً في عملها وأصبح نجاحها في التفاوض مع سلطات الاحتلال مدخلاً للقيام بعملها في مجال الإغاثة، وبالتالي تحول دورها إلى رهينة لمدى موافقة سلطات الاحتلال على القيام بعملها.

فشلت اللجنة من تنمية مجال تدخل القانون الدولي الإنساني وتعديل سلوك ال إسرائيليين في تعاملهم مع الأسرى بسبب تجاهلهم القواعد الأساسية للقانون الإنساني. وفي ظل هذا المأزق يفترض ان تضطلع اللجنة بدور أكثر حزماً وخلق آلية للتوافق بين العمل الإنساني والعمل السياسي والقانوني، كون العمل الإنساني للجنة يدور في أجواء سياسية، وان يساعد العمل الإنساني تطبيق القانون وخدمة العمل السياسي. خاصة انه تبين أن لا حصانة للصليب الأحمر الدولي حيث تم اقتحام مقره الصليب في القدس يوم 2012/1/23 من قبل قوات الاحتلال واعتقال النائب محمد طوطح والوزير السابق خالد أبو عرفة، بعدما أبعدت قبل ذلك بشهر النائب احمد عطون من القدس الى رام الله بعد اقتحام مقر الصليب الأحمر، وذلك ضمن سياسة منظمة يقضي بعملية إبعاد النواب ونشطاء سياسيين من القدس، دلّ ذلك أنه لا حصانة لمقرات الصليب الأحمر الدولي، ولا للمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين. ولم يصدر موقفا واضحا وبشكل رسمي من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدين

[24] http://www.freedom.ps/listReportsTitles.php?tbl=publication#

عملية الاقتحام والاعتقال بما في ذلك إهانة وإساءة للمكانة القانونية وللمركز الأخلاقي والإنساني الذي يمثله الصليب الأحمر الدولي بصفته الجهة التي تتلقى مظالم الضحايا والملجأ الذي يتخذه الضحايا للتعبير عن حقوقهم ومطالبهم. ويشهد الصليب الأحمر الدولي تراجعا في دوره، يؤكد على ذلك المراقب لعمل اللجنة الذي يجد ان دورها قد تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة حتى على مستوى الخدمات الإنسانية والتي كان آخرها وقف إدخال صحيفة القدس إلى الأسرى بالسجون، وهي الصحيفة العربية الوحيدة التي تدخل إلى السجون والتي دأب الصليب الأحمر بالإشراف على ذلك. ومنذ 2011/1/1 أبرمت **اتفاقية بين الصليب وسلطات الاحتلال تقضي بتقليص الخدمات الطبية للأسرى المرضى وتقليص مساهمة الصليب الأحمر في تغطية هذه الخدمات وإلزام الأسير المريض على دفع جزء من نفقة العلاج.** ولا زالت اللجنة غير قادرة على إيجاد حلول لعائلات الأسرى من فئة قرابة أولى الممنوعين من زيارة أبنائهم بالسجون تحت ذريعة أسباب أمنية، ولم تستطع سوى تنظيم زيارات للمنوعين مرة واحدة كل ست شهور أو سنة، إضافة إلى عجزها في تنظيم زيارات لعائلات أسرى قطاع غزة المحرومين من زيارة أبنائهم منذ أكثر من خمس سنوات. ولم تستطع اللجنة إيقاف سلسلة إجراءات اتخذتها إدارة السجون وحكومة إسرائيل بحق الأسرى كالحرمان من التعليم الجامعي والتوجيهي وإدخال الكتب وفرض العقوبات الفردية والجماعية عليهم كالغرامات والحرمان من المشتريات الغذائية والسماح بإدخال الأطباء لمعالجة المرضى. ولعل تعرض الأهالي لتفتيشات مذلة ومهينة على الحواجز خلال الزيارات من المشاكل المتواصلة التي لم تستطع اللجنة إيجاد حل لها مما جعل من الزيارات عقاب وتعذيب لأهالي الأسرى. عمليا يمكن القول ان العديد من الانتهاكات المخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني تجري أمام معرفة ورؤية الصليب الأحمر الدولي الذي يكتفي برفع التقارير السرية إلى المسؤولين في جنيف دون أن يلمس الأسرى أي تحول أو تأثير لهذه التقارير على سلوك الإسرائيليين في التعامل معهم.

ملحق (3)/ مجموعة (2)

مؤسسات إضافية فلسطينية تقدم الخدمات للأسرى وعائلتهم[25]

1) مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تجمع مكون من مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية. وعليه، فإن المجلس ائتلاف مهني ينسق عمل المؤسسات ذات الاهتمام والرؤية المشتركة في مجال حقوق الإنسان وحرياته. وعضوية المجلس مفتوحة لأي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس. يتناول المجلس قضايا حقوق الإنسان الفلسطيني والتي تحظى باهتمام مشترك، من خلال البيانات والواقف والأنشطة المشتركة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو تلك الانتهاكات المرتكبة من قبل جهات فلسطينية سواء كانت رسمية أو غير رسمية. يشلك كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرجعية الأساسية للمجلس.

أهداف المجلس: تنسيق الجهد الجماعي بهدف تعزيز سيادة القانون، وتنظيم المناصرة الدولية دفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ تعزيز آليات التنسيق وتوسيع مجالات ما بين المؤسسات الأعضاء؛ رسم السياسات العامة المشتركة للمؤسسات الأعضاء بالاستناد الى مبدأي لتكاملية وتبادل المعلومات؛ تطوير وبنا قدرات المؤسسات الأعضاء وتبادل الخبرات؛ الدفاع عن المؤسسات الأعضاء و/أو المدافعين عن حقوق الإنسان في وجه أي انتهاك قد يتعرضون له؛ التأثير في السياسات العامة المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية بالاستناد الى مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

2) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

المكتب الرئيس– رام الله

معلومات الاتصال: 02.2960446 مديرة المركز: المحامية سحر فرنسيس

www.addameer.org ، info@addameer.ps

الخدمات المقدمة: **خدمات قانونية،** أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، تدريب.

- **الوحدة القانونية:** مرافعة، تحقيق، توثيق، شكاوي، إرشاد قانوني حقوقي للعائلات. إصدار دليل اعرف حقوقك، إرشاد لأسرى محررين
- **وحدة التوثيق والدراسات:** رصد، توثيق لانتهاكات أسرى وعائلاتهم. تدريب في التوثيق، جمع تصاريح مشفوعة بالقسم. زيارات دورية للسجون وتجميع استمارات أسئلة، إجراء أبحاث ميدانية(زيارة مناطق اعتقال، زيارة أطفال معتقلين، تحديد قائمة أشخاص للاتصال. إحصائيات، قوائم، نشرة فصلية تشمل رصد كل ما

[25] **المعلومات بناء على مقابلات تمت مع ممثلين عن هذه المؤسسات ومتابعة مواقعها وإصداراتها**

يحصل. تقرير انتهاكات سنوية عربي/انجليزي. بحث حالي في موضوع الانتهاك الاقتصادي. رصد اعتداءات وحدات "تحشون" و"متساداه".

- **وحدة توعية وتدريب:** برنامج الضمائر –يستهدف مجموعات شبابية، برنامج حقوق قانون دولي وحقوق إنسان. استهداف محامين تدريب في القانون الدولي.
- **Advocacy:** تقديم شكاوي في ال U.N حسب /sessions

الوصول لمجموعات عامة ورشات لمستهدفين بموضوع الاعتقال: اعرف حقوقك

- العمل حاليا على بحث اقتصاد السجون
- حملة دولية بقضية الاعتقال الإداري

3) مؤسسة حريات– مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية:

المكتب الرئيس: رام الله

الفروع: سلفيت معلومات الاتصال: 02.2963665

المدير :حلمي الأعرج ، سوزان زعرور : مديرة برامج

www.hurryyat.net

الخدمات المقدمة: **خدمات صحية، خدمات مجتمعية، خدمات قانونية، دعم مادي، معونات غذائية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، تدريب.

تعمل المؤسسة بموضوع حقوق الإنسان بالتركيز على ملف الأسرى وبالتعاون مع المؤسسات القائمة والوزارة– الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى.

ملف الأسرى المرضى– العمل على كل الأصعدة قانونية وصحية وإعلامية وحملة دولية لإطلاق سراح المرضى الأسرى. أمثلة: ملف الأسير التاج وإطلاق سراحه بالتعاون مع وزارة الأسرى ونادي الأسير ملف جهاد ابو هنية (مريض نفسي)، محمد سلمان مريض قلب، معتصم داد، منصور موقده، محمد سليمان.

المشاكل والصعوبات: لا يوجد علاج وفحوصات ملائمة، صعوبة إدخال طبيب.

الحاجة والعمل على بيانات،تقارير طبية، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل، مطالبة منظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر بالعمل على إطلاق سراح الأسرى المرضى.

مطالبة منظمة الصحة العالمية بتشكيل لجنة دولية متخصصة لقاء ممثلي المعتقلات وزيارة كل الأسرى المرضى من كل الفصائل

الملف الصحي يحتاج– متابعة قانونية – لحريات 3 محامين. متابعة الانتهاكات اليومية لكل حقوق الأسرى. تحسين الوضع الصحي بسجن/مشفى الرملة.

هناك مشروع لحريات لثلاث سنوات:

زيارة سجون، أسرى مرضى، تقديم خدمات صحية للأسرى المرضى مثل كرسي متحرك. (بناء ع اتفاقية جنيف 3–4 كل الأجهزة المساعدة على حساب الدولة المحتلة). هناك نقص في أدوات فحص في نظارات

الاحتلال هو المسؤول عن التكلفة الصحية

المشاكل التي يعاني منها الأسرى: اقتحامات يومية، رش بالغاز. ناصر أشقر استشهد عام 2007. قهر وتعذيب. منذ عام 1967 حدثت 207 وفيات.

حريات تعمل على:

- إحصائيات عن المحررين.
- مشروع متابعة وضع صحي للأسرى بعد تحررهم
- (داليا ايتسك قالت نجري تجارب عندما كانت وزيرة صحة)
- العمل على أخذ نماذج استمارات أسئلة من محررين لفحصها
- المتابعة القانونية للوضع الصحي للمرضى
- المتابعة القانونية للانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى
- حملة بالعربي/انجليزي
- وضع صحي، عدد الأسرى المرضى،الحالات المرضية الصعبة، كتابة تقارير.
- العمل على تصوير ملفات طبية هناك 25 حالة سرطان 6 مقعدين شلل نصفي دائم، مرض قلب، أمراض رئة أمراض نفسية ضغط سكري سرطان أمعاء

4) الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فرع فلسطين:

المكتب الرئيس: رام الله

معلومات الاتصال: 02.2427530 عايد قطيش: منسق ضغط ومناصرة

خالد قزموز – منسق الوحدة القانونية.

www.arabic.dci-palestine.org

الخدمات المقدمة: **خدمات قانونية، أبحاث ودراسات وتوثيق،** حقوق إنسان، ضغط ومناصرة.

وحدات العمل: وحدة قانونية، وحدة توثيق، وحدة مناصرة.

المجال القانوني: على المستوى الإسرائيلي رصد انتهاكات، شهداء،جرحى، استخدام دروع بشرية، تعذيب معتقلين، عنف مستوطنين.

تقديم شكاوي

كل سنة هناك 100 طفل معتقل . زيارة محامين، دفاع قانوني محاكم عسكرية ومدنية (القدس)

تقديم شكاوي– خلال 2012–2013 تم تقديم 10 شكاوي ضد شرطة وجيش ومخابرات.

طلب توفير مرافقة لأطفال في التحقيق– لا يوجد تجاوب الادعاء أن هذا يؤثر على مجريات التحقيق. حاليا هناك موافقة لتواجد احد من الأهل.

التحقيق في الاعتداءات

حتى الآن لم يكن عمل مشترك مع مؤسسات إسرائيلية

هناك التماسات لقضايا محددة مع عدالة مثلا– حول الحق في التعليم ونوعية التعليم المقدم (التعليم الإلزامي حالي صف عاشر. السجناء اليهود يتلقون تعليم وفق منهاج الفلسطينيين عشوائي بدون منهاج التعليم بدائي جدا

طلبات تواصل الأطفال مع أهاليهم من خلال اتصال هاتفي لأنه حاليا الزيارات تتم كل 3 أشهر.

في مجال المناصرة: توثيق معلومات بالتعاون مع المحامين. التوجه لمؤسسات دولية وأمم متحدة حول اتفاقيات كاتفاقية حقوق الطفل، الإنسان، مناهضة التعذيب. بالإضافة لتقارير خاصة.

أحيانا هناك عمل مع بعض مؤسسات إسرائيلية لتقديم تقارير لمؤسسات مثل الأمم المتحدة. لا يوجد توقع كير.

استعمال آليات متنوعة– صحافة وإعلام. التوصيات لما تبنته الحركة الدولية

مثلا يونيسف اطلعوا على التقرير المقدم من الحركة

حاليا التركيز على online community

في المجال الصحي: هناك تركيز ع التأثيرات النفسية. لا يوجد عمل قوي بالمجال

في العام 2013 كان 10 حالات عزل انفرادي في العام 2012 21 حالة تعرضوا للعزل بين 4 أيام لشهر.

هناك حملة ع الموضوع هناك اليوم 238 طفل منهم 44 تحت سن 16 من ضمنهم فتاة تحت 18.

تم رفع سن الطفولة بسبب ضغط دولي على إسرائيل الى 18 بدل 16 في العام 2011. وأيضا تقليص الفترة بين عرض الطفل للمحكمة والاعتقال من 18 الى 8 ثم 4 اليوم. للأطفال 14–15 إحضار خلال 48 س، 16–17 بقي 4 أيام.

تمديد الاعتقال يتم بدون لقاء محامي. بالواقع الإجراءات الحادثة لم تعط أي حماية إضافية.

إسرائيل تحاول أن تضغط باتجاه أن يتبنى الجانب الفلسطيني قضية الاعتقال والسجن متابعة السجن بعد الحكم. أي أن يسجنوا عند الجانب الفلسطيني هذه الفكرة تم رفضها من قبل الجانب الفلسطيني لان الذي يحكم وبمحكمة عسكرية هو الجانب الإسرائيلي والفلسطيني مطلوب منه التنفيذ!!

الحركة تطالب باحترام حقوق الأطفال الاعتقال لأقصر فترة وغيره من حقوق.

5) نادي الأسير الفلسطيني:

المكتب الرئيس: رام الله الفروع: نابلس، سلفيت، طوباس، قلقيلية، طولكرم، جنين، القدس، أريحا، بيت لحم، الخليل.

معلومات الاتصال: جواد بولس:مدير الوحدة القانونية، عبد العال العناني– المدير العام

www.ppsmo.ps info@ppsmo.ps 02.2956063

الخدمات المقدمة: **خدمات قانونية، خدمات صحية**، حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة.

الوحدة القانونية: طاقم محامين من 32 محامي. الخدمة تشمل زيارة، متابعة قانونية ومرافعة في المحاكم، تجميع معلومات متابعة إحصائيات مصلحة السجون ونشر.

المجال الصحي: متابعة ملفات، طلبات تنازل سرية، متابعة العمليات المفروض إجراءها، طلبات علاج شخصي مساعدات. متابعة مهنية، تقديم خدمة زيارة أطباء في السجون

الحاجة أطباء من 48 مسجلين – لغة عبري يقدرون زيارة المرضى ومتابعة ملف طبي. تخصصات في مجالات: أورام سرطان، جهاز هضمي، كلى، أسنان (التوجه عادة لخلع الأسنان بسبب سوء العلاج والخدمة المقدمة).

6) مؤسسة الحق:

المكتب الرئيس: رام الله معلومات الاتصال: مدير عام– شعوان جبارين ناصر الريس– ممثل المؤسسة في اللجنة الوطنية العليا للأسرى 02.2954646 www.alhaq.org

الخدمات المقدمة: خدمات قانونية، حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، تدريب في مجال الأسرى– تقوم مؤسسة الحق بالأساس بدور إسنادي لا يوجد صفة قانونية او زيارات أسرى اهتمام بالمناصرة– على مساوي دولي متابعة قضية المعتقلين الإداريين والتجند ضمن الحملة وقاع وظروف الأسرى. في الحملات الدولية مثل موضوع الإضراب عن الطعام والتواصل مع العالم ونشر على موقع المؤسسة . العمل موسمي حسب الحاجة في المجال القانوني– طرح أسئلة قانونية مثل هل الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب؟ في حدود سائلة قانوني.

في الحالات مثل استشهاد أسرى– تقوم المؤسسة مثل بقضية جرادات بجلب ممثلين ووفود أجنبية، المساعدة في بناء ملف لاحقا بموضوع المساءلة التعاون مع اللجنة لمناهضة التعذيب . الهدف من التعاون– بناء ملف يصمد أمام القضاء بالخارج ضد أشخاص متورطين بالتعذيب.

موضوع المساءلة هو برنامج أساسي في المؤسسة– المساءلة في قضية تعذيب الأسرى وتدخل

المؤسسة عضو في الشبكة اليورو متوسطية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع الضمير

في المجال الصحي– متابعة قضية ان مسؤولية سلطة الاحتلال ان تقوم بواجبها– متابعة تقارير وعلاقة مع منظمة الصحة العالمية، الصليب الأحمر، المؤسسات المحلية.

تشكيل لجنة برلمانية او خارجية للوقوف على وضع الأسرى، تشكيل لجنة تزور السجون ووفد أوروبي، متابعة قرار تشكيل لجنة حقائق. المجلس الأوروبي– إصدار طلب لمطالبة إسرائيل بالسماح بزيارة السجون.

ملحق (3)/ مجموعة (3)

مؤسسات فلسطينية إضافية تقدم خدمات للأسرى وعائلاتهم[26]

اسم المركز	المكتب الرئيسي	معلومات اتصال	الخدمات المقدمة
مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب	رام الله	02.2961710 info@trc-pal.org www.trc-pal.org محمود سحويل– مدير وسام سحويل– مدير برامج	**خدمات مجتمعية، تدريب، خدمات صحية نفسية** صحية، تعليمية، حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، إعادة تأهيل، ضغط ومناصرة ،
جمعية إنعاش الاسرة	رام الله	02.2401123 alusra@live.com www.inash.org	**خدمات تعليمية، خدمات مجتمعية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات ووثيق، إعادة تأهيل، ضغط ومناصرة، تدريب.
مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون الأسرى والمعتقلين وحقوق الإنسان	رام الله	02.2955756 للاتصال: بثينة دقماق	**خدمات صحية، خدمات قانونية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، خدمات صحة نفسية
رابطة نساء أسرن من أجل الحرية	رام الله	0599675901 للاتصال: عطاف عليان عايشة عودة	**خدمات تعليمية، مجتمعية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، خدمات صحية نفسية.
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	رام الله + فروع (نابلس،سلفيت،القدس)	02.2987981	**خدمات مجتمعية ، تدريب،** تعليمية ، قانونية، حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة.
المركز الفلسطيني للإرشاد	رام الله + فروع	02.2989788	**خدمات مجتمعية ، تدريب، إعادة تأهيل، خدمات صحية،** تعليمية ، حقوق

[26] **المعلومات بناء على رصد قامت به مؤسسة الضمير**

			إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق.
لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين	القدس	0547770354	**خدمات مجتمعية، خدمات قانونية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة.
مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان	نابلس	0599255155	**خدمات قانونية،** حقوق إنسان، أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة.
أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان	نابلس	0599255529	**أبحاث ودراسات وتوثيق،** خدمات قانونية، حقوق إنسان، ضغط ومناصرة
ركن المرأة	قلقيلية	09.2944484	**خدمات مجتمعية، تدريب،** ضغط ومناصره، خدمات صحة نفسية
			خدمات قانونية، أبحاث ودراسات وتوثيق، حقوق انس، ضغط ومناصرة
جمعية بيت لحم العربية للتأهيل	بيت جالا	02.2744050	**خدمات صحية، إعادة تأهيل،** حقوق إنسان، ضغط ومناصرة، تدريب، خدمات صحية نفسية.
جمعية الفينيق للاجئين الفلسطينيين	مخيم الدهيشة + فرع مخيم العروب	02.2751006	**خدمات مجتمعية،** حقوق إنسان، ضغط ومناصرة، تدريب، خدمات صحة نفسية، دعم مادي، معونات غذائية
مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة	بيت لحم	02.2745578	**دعم مادين معونات غذائية، خدمات مجتمعية.** ضغط ومناصرة، خدمات صحة نفسية، أبحاث ودراسات وتوثيق، خدمات قانونية

جمعية الشبان المسيحية القدس- برنامج التأهيل	بيت ساحور	02.2772713 للاتصال- فرع رام الله- لمى عوده	**تدريب صناعي ومهني، اعادة تأهيل (يشمل أطفال)، تدريب، خدمات صحة نفسية،** ضغط ومناصرة أبحاث ودراسات وتوثيق
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	غزة + فروع (جباليا، خان يونس، رام الله)	08.2824776	**خدمات مجتمعية، خدمات قانونية،** أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، ترديب، خدمات صحة نفسية، دعم مادي، معونات غذائية
مركز الحق في التعليم	جامعة بير زيت	0598700009 للاتصال- سندس...	مرافعة، حملات،

ملحق (3)/ مجموعة (4)

مؤسسات إسرائيلية تقدم خدمات للأسرى

اسم المؤسسة	المكتب الرئيسي	معلومات الاتصال	الخدمات المقدمة
اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل	القدس	02.26429825	**خدمات قانونية، أبحاث ودراسات وتوثيق،** ضغط ومناصرة، حقوق إنسان، خدمات تعليمية، تدريب,
هموكيد- مركز الدفاع عن الفرد	القدس	02.6264438	**خدمات قانونية، أبحاث ودراسات وتوثيق،** حقوق إنسان، ضغط ومناصرة
بتسيلم- مركز المعلومات ال إسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة	القدس + فرع واشنطن	02.6735599	**أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة،** حقوق إنسان، خدمات قانونية.
أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل	يافا	03.6873718	**خدمات صحية، أبحاث ودراسات وتوثيق، خدمات صحة نفسية،** ضغط ومناصرة، خدمات قانونية، حقوق إنسان، تدريب

ملحق (3)/ مجموعة (5)

مؤسسات فلسطينية في مناطق 48 تقدم خدمات للأسرى وعائلاتهم

اسم المؤسسة	المكتب الرئيسي	معلومات الاتصال	الخدمات المقدمة
عدالة	حيفا	04.9501610	**أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، خدمات قانونية**، حقوق إنسان، تدريب.
مؤسسة يوسف الصديق	ام الفحم		**أبحاث ودراسات وتوثيق، ضغط ومناصرة، خدمات قانونية**، حقوق انسان، تدريب.
لجنة الأسرى– لجنة المتابعة العليا	الناصرة		**ضغط ومناصرة، توثيق**
حريات	عرابة		**ضغط ومناصرة، توثيق**